بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسان
عبدالعزيز الرفاعي
عبدالرحمن المعمر

عالم الكتب

رئيس التحرير
يحيى محمود بن جنيد
" الساعاتي "

المجلد التاسع عشر العدد الثاني رمضان – شوال ١٤١٨هـ / يناير – فبراير ١٩٩٨م

المحتويات

* الدراسات

* المراجعات

عالم الكتب

مجلة محكّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه ، صدر العدد الأول منها في رجب ١٤٠٠هـ / مايو ١٩٨٠م

الناشر

دار ثقيف للنشر والتأليف

العنوان البريدي

٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧
هاتف : ٤٧٦٥٤٢٢
ناسوخ : ٤٧٦٣٤٣٨

ردمد : ١١٥٩ – ٠٢٥٨
الإيداع : ٠٠٠٨ – ١٤

* منهاج النشر وشروطه *

أولاً : يشترط في الدراسات والبحوث المراد نشرها

١ - أن تكون في إطار تخصص المجلة (دراسات ، المكتبات والمعلومات والببليوجرافيات ، والنشر قضايا الكتاب ، ومراجعة الكتب) .

٢ - أن يلتزم في المعالجة بالمنهج العلمي والحيادية والموضوعية .

٣ - أن تكون المراجعات ذات مضمون تحليلي نقدي مع ضرورة إعطاء معلومات ببليوجرافية كاملة عن الكتاب المراجع (المؤلف ، العنوان ، مكان النشر ، الناشر ، التاريخ ، السلسلة ، الصفحات) .

٤ - أن تكون أصلاً ولا تحبذ المجلة إرسال صورة من الدراسة .

٥ - ألا تكون قد نشرت من قبل ، ولم ترسل إلى مجلة أخرى .

٦ - أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح .

٧ - أن تكون الهوامش في آخر الدراسة أو المراجعة .

٨ - أن تتضمن قائمة بالمراجع التي استخدمت .

ثانياً : تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها .

ثالثاً : المجلة لاتعيد المادة المرسلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل .

رابعاً : ترتب المواد وفقاً لأمور فنية بحتة .

خامساً : يتم إبلاغ صاحب العمل بتسلم المادة مع إشعاره بقبولها للنشر أو عدم القبول .

سادساً : لايجوز إعادة نشر أي مادة من مواد المجلة إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير .

سابعاً : ماينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه فقط ولايمثل رأي المجلة بالضرورة .

البيانات الإدارية : توجه الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير

توجه طلبات الاشتراك واستفسارات المتابعة باسم مدير الإدارة

هاتف التحرير ٤٧٧٧٢٦٩ هاتف الإدارة ٤٧٦٥٤٢٢ - ناسوخ ٤٧٦٣٤٣٨

* الاشتراك السنوي *

داخل المملكة وخارجها : مئة ريال سعودي (١٠٠) للأفراد

مئتا ريال سعودي (٢٠٠) للهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية

عنوان مقر المجلة: ٥٩ شارع النويري المتفرع من شارع الأمين عبدالله العلي النعيم - حي الملز - الرياض

☒ ٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧ - المملكة العربية السعودية

A Specialized Journal Devoted to Books, Publishing and Related Matters . Issued every two months by Thaqif Publishing House

VOL. 19 NO. 2 Jan / Feb. 1998

* Subscriptions and advertisements should be addressed to : The Administrative Manager. (Fax 4763438) ☒ *29799 - Riyad 11467*

Kingdom of Saudi Arabia.

ISSN 0258 - 1159 - Registration No . 14 - 0008

المراجعات:

إعراب القراءات السبع وعللها

لابن خالويه تحقيق عبدالرحمن العثيمين

إبراهيم القرشي عثمان
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) / إعراب القراءات السبع وعللها تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين .- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٣هـ ، ٢ج .

ملخص البحث : هذا كتاب مهمّ في الدراسات القرآنية ألفه عالم ضليع في اللُّغة وعلوم القرآن، حققته ودرسته أطروحةً لرسالة الدكتوراه وحققه في الوقت نفسه الدكتور عبدالرحمن العثيمين، وكلانا لا يعلم عن عمل الآخر شيئًا. ولما هممت بنشره ظهرت طبعة العثيمين في الأسواق. ولما طالعتها وجدتها قد شحنت تصحيفًا وتخليطًا وضبطًا مضطربًا وضعف توثيق وسوء تحقيق، فقيدت هذه التعليقات واثقًا من أنها ستكون أقوى مسوّغ لإعادة نشر الكتاب بتحقيقي، بإذن الله .

كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ. حقّقه الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، ويقع في جزأين. وهو كتاب نفيس، تنبع أهميته من أنه جاء قوامًا بين كتب الاحتجاج للقراءة، فكتاب الحجة للقراء السبعة الذي ألّفه أبو علي الفارسي، أطاله وأغمضه حتى منع عنه أهل الاختصاص - كما وصفه ابن جني - فضلاً عن غيرهم. وكتابا (معاني القراءات) للأزهري و(حجة القراءات) لابن زنجلة لم يصدر صاحباهما عن رواية ودراية بالقراءات، وشمول وعمق في التناول كابن خالويه. أما كتاب الحجة في قراءات السبعة المنسوب لابن خالويه فهو اختصار لكتابنا موضوع الحديث لاشك في ذلك. فكتاب ابن خالويه إذن توسّط بين الإطالة والاختصار، وبَسَطَ صاحبه وجوه القراءات بسط العالم المتقن، فالمؤلف تلميذ ابن مجاهد - أول من سبع السبعة - أخذ عنه القراءات متواترها وشاذها حرفًا حرفًا. وابن خالويه في القراءات أعلى إسنادًا من أبي عمرو الداني، لأن الأخير درس على أصحاب ابن خالويه، يقول الداني نفسه: «كان ابن خالويه عالمًا بالعربية حافظًا للّغة بصيرًا بالقراءة، ثقةً مشهورًا، روى عنه غير واحد من شيوخنا...»(١). وابن خالويه أيضًا تلميذ أبي سعيد السيرافي، وأبي بكر ابن الأنباري، وأبي بكر بن دريد، وأبي بكر بن الخياط، ونفطويه، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وابن مخلّد العطار، والمحاملي، والصولي، والبغوي، وغيرهم. وقد ضمّن كتابه خلاصة علوم هؤلاء العلماء الأعلام، فجاء غزيرًا في مادته ثبتًا في روايته، حاويًا متنوعًا مع حجة قوية وبصيرة في العرض وسهولة في المعالجة، ومن هنا كان فضله على غيره في حسباننا.

وأول صلتي بهذا الكتاب توجيه مشكور من علي حسين البوّاب، الذي استشرته في موضوع يكون أطروحة للدكتوراه فوجهني - أجزل الله مثوبته - إلى مخطوطة الكتاب ودلني على نسخته المصورة في جامعة الملك سعود عن الأصل المحفوظ في تركيا (مراد منلا/٨٥) وأكّد لي أنه لم يحقق حتى ذلك الوقت، ثم تأكدت من ذلك بطول البحث والتحري والمراسلات. وشرعت في العمل فيه في أوائل شهور سنة ١٤٠٨هـ غير عابئ بإجراءات التسجيل التي استغرقت زمنًا طويلاً في جامعة الخرطوم، بسبب بعض العوائق الإدارية .

ثُمَّ استقرت الأمور واستمر البحث ونوقشت الرسالة وأجيزت في يوليو ١٩٩٣م، وسط ثناء عاطر وتقدير وتقريظ كبيرين .

وعدت إلى الرياض تغمرني الفرحة والاعتزاز بما أنجزت، ويلهج لساني بالشكر لله والثناء عليه بما لقيه

عملي من القبول والاستحسان والرضا التام من أساتذتي والممتحنين، حتى أوصوا بطبعه على نفقة الجامعة. وأصبح تفكيري كله منصبّاً على نشر الكتاب. فجعلت أتلمّس الطريق إلى ذلك بكل اهتمام، حتى فاجأني زميل عزيز بأنه كان في مصر، وأنه رأى هذا الكتاب يطبع وعلم أنه سيصل إلى الرياض في معرض الكتاب الذي ستقيمه جامعة الملك سعود في أوائل سنة ١٤١٤هـ. كان الخبر ثقيلاً عليّ، فهذا جهد سنوات خمس أو تزيد، أحببت أن أمضي فيه إلى غايته، ولكنه القضاء ولابد من التسليم، وأمضيت وقتًا غير قصير على حالة من الشوق لا توصف للنظر في الكتاب المطبوع حتى حصلت على نسخة منه، فوجدته على حالة تحمد من حسن الإخراج وجمال الحرف وجودة الورق، والفهارس المفصلة النافعة والمقدمة الضافية القيّمة، وقد بذل فيه جهدًا مقدرًا، فتصفحته ، وما إن توغّلت فيه حتى أُصبتُ بحالة من الغمّ والإحباط والذهول لا تقدّر ؛ وذلك بسبب إساءة المحقق لهذا السِّفر الجليل من كعب غلافه إلى آخر صفحة فيه ، تصحيفًا وتخليطًا وإملاءً وضبطًا وتصرفًا وإخلالاً بالأمانة العلمية وضعف توثيق وسوء تحقيق، وغير ذلك مما بسطته في ثنايا هذه التعليقات .

وما إن فرغت من قراءته حتى عادت إليّ روح العزم على المضي فيما كنت عزمت عليه من نشر الكتاب؛ لأن عملاً على هذه الصورة من القصور لا ينبغي أن يثنيني عن نشر عملي، على إتقانه وتجويده – ولا فخر – فأحببت أن أنشر ما قيدته من ملاحظات وتعليقات عن هذه النشرة، حتى تكون مسوّغًا مقبولاً – إن شاء الله – بين يدي نشرتي للكتاب .

وأول ما يؤخذ على المحقق الفاضل أنه ضلّل الباحثين في التراث، فقد جاء في مقدمة تحقيقه (ص٧): «وكان معهد المخطوطات... يتابع حركة التأليف والتحقيق بنشرة شهرية يصدرها المعهد (أخبار التراث) ومجلة متخصصة، كانتا تسهمان إلى حدّ كبير في التعريف بالتراث والعاملين على تحقيقه، وتقرب بين وجهات نظر المحققين...»

أقول: نعم، لا يشك أحد في فائدة مثل هذه النشرة الشهرية والمجلة المتخصصة، غير أن هذه الفائدة مشروطة بصحة المعلومات التي تنشر فيها؛ فقد أعلن المحقق عن انكبابه على تحقيق كتاب (إعراب القرآن) لابن خالويه، هكذا – بالنون في آخره – وليس على كتاب (إعراب القراءات السبع) (ملحق "ألوان من التراث"، عدد ٨٠٤٩ شوال ١٤٠٩هـ)، ولو كان صدَقنا لكنا أعلمناه بعملنا فيه فكنا تركناه له أو تركه لنا، مادام القصد وجه الله وخدمة كتابه، ولكن إعلانه – للأسف الشديد – جاء مضلّلاً، فأوصلنا إلى ما نحن فيه .

وستكشف هذه التعليقات عن كثير من المساوئ والقصور – والكمال لله – ولكن ليس القصد منها سوى تأدية الأمانة، وأخذ المحقق بما أخذ به غيره، راجين أن يتّسع صدره لتقبل الحقّ، مستنيرين في ذلك بقوله هو نفسه (المقدمة ص ٨١) بأن محبَّة العلم «تحتم علينا أن نقول فيه كلمة حق نرضى بها ولو على أنفسنا... لا نماري فيها ولا نداري؛ لأن المجاملة في العلم والسكوت على مواضع الزّلل – هكذا – فيه تخلّف علميّ وانتكاس في الحضارة» .

والمحقق كثير التتبُّع لهفوات المحققين، وقد شحن مقدمته بكثير من ذلك، وأسوق هنا قطوفًا من تلك المقدمة التي وقعت في نحو مئة صفحة (وقع فيها أكثر من أربعين خطأ سيأتي بيانها). يقول المحقق في أول (ص٧): «... واشتغال كثير من الباحثين بتحقيق التراث وإقدامهم على نشر كلّ غثٍّ وسمين دون تمييز، وإخراج بعض النصوص بطريقة عشوائية غير منظمة ولا مسئولة». ولعمري إن هذه هي الحقيقة، ولكن هل عمل المحقق على إخراج نفسه من هذه العشوائية؟ سنرى ذلك !

ووصف المحقق محقق شرح مقصورة ابن دريد (محمود جاسم) (ص٧٤) بأنه «كان مستعجلاً على نشر الكتاب على أي صورة ؛ لذا وقع في أخطاء وتجاوزات كبيرة، ولو كان متأنيًا لسلم منها ولأعطى مزيد فائدة للباحثين ... ومن هذه التجاوزات أنه لم يقم بتصحيح أصول الكتاب تصحيحًا كاملاً فوقع في أخطاء طباعة كثيرة جدًا ليس هذا محل حصرها ، منها في آيات

القرآن ...» وانتقده في تعريف أحد الأعلام بأنه «لم يعرف به مع أنه عرف بمن قبله ومن بعده... إلخ». قلت سبحان الله، والله لكأنَّ الناقد هنا هو محقق المقصورة نفسه لمّا طالع كتابنا هذا بتحقيق الشيخ؛ لأن المحقق وقع في الأشياء ذاتها التي أخذها على محقق المقصورة بل وقع في أسوأ منها، هذا مع شرف كتاب القراءات وما ينبغي أن يبذل فيه من العناية واليقظة والحفاوة لتعلقه بكتاب الله، وبعلم شائك كالقراءات .

وحمل المحقق على أحمد عبد الغفور عطّار (ص٧٩) في تحقيقه (كتاب ليس في كلام العرب) لابن خالويه. ووصفه بأنه «أتعب نفسه في التعليق... ولم يسلك في تحقيقه الطريقة المنهجية العلمية في تحقيق النصوص ونشر الكتب. فلم يُعِر المقابلة اهتمامه...» وقال أيضًا: «وأشك في صحة اعتماده على هذه النسخة أصلاً...» ومضى إلى أبعد من ذلك حين وصف العطار بالنفخ في الأوراق لتصبح مجلدة ضخمة .

فهل أراح العثيمين نفسه في التعليق ؟ وهل بذل ما ينبغي في مقابلة النصوص - رغم يتم مخطوطته ؟ أما قوله (أشك في صحة اعتماده...) فقول تسقط كلفة الردّ عليه .

كذلك انتقد في مقدمته محمد إبراهيم سليم وأنه (لم يتبع المنهج العلمي لتحقيق التراث) (ص٦٥)، وانتقد رمزي البعلبكي (ص٦١)، علي حسين البواب (ص٦٦) وعبد العال سالم مكرم (ص٨٧)، وغيرهم، بل لم تخلُ حواشيه من نقد المحققين، فقد جاء في صفحة ٢٢٨ (ج١) بيت شعر قال عنه: «لم يذكره عبد الكريم يعقوب في أشعار العامريين... وما هكذا يكون جمع الشعر وتوثيقه ؟!» . وقد وقعت من العثيمين في هذه الصفحة والتي تقابلها أخطاء وتجاوزات وتصحيف في بيت شعر، فهل هكذا تكون قراءة الشعر وضبطه ؟

وما سقت هذه القطوف إلاّ لتعلق بذهن المطالع لهذه التعليقات، حتى إذا صحبني مشكورًا عبر الصفحات التالية، وجد أن المحقق الفاضل وقع فيها وفي أسوأ منها. وقد قصرتُ هذه التعليقات على الجزء الأول من تحقيق العثيمين فقط، وليس الجزء الثاني من تحقيقه بأحسن حالاً من الجزء الأول، والله المستعان .

أولاً - التصحيف :

هذا كتاب في القراءات القرآنية، والضبط في القراءات ركن لا يُستغنى عنه، عدم الدِّقة يوقع في كثير من الخلل والاضطراب. وهذا ليس كتابًا يقرأ مرة واحدة ويرمى، بل هو مرجع تتكرر العودة إليه كل حين. والخطأ في المراجع أشنع منه في سائر أنواع التصنيف. ولما وجدت المحقق كثير المؤاخذة للمحققين في عدم تحرّي الدقة والأمانة والمنهج العلمي وعدم مراجعة الأصول قبل طباعتها، أحببت بيان ما وقع فيه - ولعلّه لايجد حرجًا في أن نأخذه بما أخذ به غيره - وهدفنا جميعًا الحقّ والصّواب.

وهذا الكتاب يعجُّ بالأخطاء والأوهام والتصحيف والتجاوز من كَعْب غلافه - وهو واجهة الكتاب - إلى آخر سطر فيه. ففي غلاف الكتاب وجلدته التي تحمل عنوانه واسم صاحبه نقط المحقق الهاء من (خالويه) وقطع همزة الوصل من (ابن) وهَمَّزها في موضعين (ابن خالويه، ابن سليمان). ولا يقال هذا من خطأ الطباعة، فالمحقق الفاضل يلهج بمراجعة الأصول وهذا يلزمه، ولا يلام الطابع فإنما يأخذ ما يُعطى.

وأضاف إلى اسم المؤلف لقبين ليسا في أصل الكتاب وذلك قوله (الشافعي الهمذاني) فقطع بشافعيته وهو أمر محتمل غير أنه لا يُسلَّم بإطلاقه لعدم ورود النص الصريح بذلك في عناوين الكتاب ولا عند أحد علمناه من أصحاب التراجم أو المتقدمين عمومًا، وهذا تجاوز صريح وإخلال بالأمانة العلمية. كذلك نسبه فسمّاه الهمذاني؛ وهذا وإن كان صحيحًا إلاّ أنه غير منصوص عليه في عنوان الكتاب. وعنوان الكتاب كما جاء في أول الجزء الثاني منه هو: (كتاب إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبد الله الحسين ابن خالويه رضي الله عنه).

وفي ص ٥ وقبل مقدمة الكتاب اقتطف المحقق نقولاً من عبارات الثناء على ابن خالويه فأخطأ النقل في عبارة الحافظ ابن عديّ التي توارثها المترجمون والمؤرخون جيلاً

45950

بعد جيل في وصف ابن خالويه وهي قوله: (وكانت الرحلة إليه من الآفاق). والعبارة على قصرها صحّفها المحقق في موضعين؛ حيث وضع (كان) مكان (كانت) و(في) مكان (من). وإذا كان المحقق لا يتعهّد أول ما يقع عليه نظر القارئ من كتابه، فتعهّده لبقية الكتاب محلّ نظر. وقد وقع في مقدمة المحقق وحدها - وهي نحو مئة صفحة - أكثر من أربعين خطأً في الرسم والإملاء والضبط مثل قوله: (في بعض آراءه) (ص٩٢) والصواب (آرائه)، و(كما انفتل) في الصفحة نفسها والصواب (لمّا) - باللام أو قوله: (لأن القراءة والأئمة يختار لهم) (ص٩٦) والصواب: (القرأة) جمع قارئ. أو قوله: (من شرطها صحت السند) (ص٩٨) والصواب (صحة).

وقد وقعت من المحقق تصحيفات، سأورد بعضها بتعليله وتصويبه وأوجز بقيتها في جدول أذيّل به هذا الجزء.

١/ ص٣٥ س١٤: (كتب إليّ محمد بن زكريا المحاربي يذكر أن عباد بن يعقوب "جدّ لهم"...) - هكذا رسمها المحقق، والصواب (حدّثهم). وأجداد المحاربي المعروفون أربعة ليس فيهم عباد بن يعقوب، بل إن عباداً ابن يعقوب الرواجني محدث مشهور (توفي ٢٥٠هـ) ولا نسب بينه وبين المحاربي، أبي عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا الكوفي (ت ٣٢٦هـ).

٢/ ص٦٤ س٩: (وكان مؤرّق أسدّ الناس) والصواب (أيسر الناس) وهي واضحة جداً في الأصل ويؤيدها السياق لأن الحديث عن مورق العجلي وعن جوده وسماحته. ومؤرق - بالهمز - وقد همزه المحقق مرةً وأخلاه من الهمز مرة أخرى في سطرين متتاليين.

٣/ ص٦٧ س١: (سيفًا قياميًا) كذا قرأها المحقق والصواب: (سيفًا قَلَعيّاً)، وهي نسبة مشهورة إلى القلعة موضع بالبادية تنسب إليه السيوف، قال الشاعر:

مُحارِفٌ بالشّاءِ والأباعرِ
مُبارِكٌ بالقَلَعيِّ الباترِ

٤/ ص٢٠٦ س١٢: (أن العرب كانت تَفْتَضُّ الكرش) كذا رسمها المحقق بالضاد والصواب: (تَفْتَظُّ) بالظاء وهو المقصود والصواب كما في الأصل. قال الخليل: "الفَظُّ: ماء الكرش". وأنشد ابن مالك لمالك بن نويرة:

كأنَّ لهم إذ يَعْصِرون فُظُوظَها
بدجلةَ أو فيضِ الأُبُلَّةِ مَوْرِدُ

ولعله رفع (مورد) لما طال الكلام، وفيه رواية أخرى (كأنهم إذ)[٢].

٥/ ص٢٠٦ س١٤: (والهاء في كلا القراءتين) أخطأ الناسخ إذ رسمها (كلتي) وأخطأ المحقق إذ جعلها (كلا)، والصواب (كلتا).

٦/ ص٧٤ س٧: (حتى تجيئ خلفه الماءا) كذا عند المحقق، والصواب (حتى تَحَسَّى) وهي واضحة في الأصل، ويزيدها المعنى وضوحًا، وأنه لو كان (تجيئ) كما قرأها المحقق لكان لفظ (الماء) رفعًا بها.

٧/ص٨١ س١٠: (كذلك تفعل العرب في نحو وَلْي/ ألفان لئلاّ تسقط الياء) الصواب (ولي) من قوله تعالى: (ولي دين). وأثبت المحقق هذه العبارة دون أن ينبِّه أو يتنبّه إلى ما فيها من اضطراب سببه أنّ هذا أحد مواضع الخَرْم في المخطوطة، وهو خرم يسير مقدار سطر واحد، ربّما انتقل عنه بصر الناسخ. ولو تأمَّل ما في العبارة من اضطراب لاكتشف هذا الخرم الذي لم يذكره في مقدمة التحقيق (ص١٠٦)، ضمن ما وقع في الكتاب من خروم.

٨/ص٢٠٤ س١: (أنجينا أباكم {وأحييناكم}) كذا قرأها المحقق، والصواب (أنجينا آباءكم وأجدادكم) وهي واضحة في الأصل. ولا أدري لم حصر {أحييناكم} وكيف استقام له السياق بهذا التصرّف!

٩/ ص٢١٢ س٣: استشهد المصنف برجز قرأه المحقق كما يأتي:

لم تَرْوَ حتّى بَلّت الدُبَيْسا
ولَقِي الذي أدّاهُ أمرًا بيّسا

ثم قال في الحاشية: كذا قرأتها والله أعلم. أقول: لقد صحّف وأساء الضبط وأفسد الرجز وأخلّ بالعروض. والصحيح:

لَمْ تَرْوَ حتّى بلّت الدَّرِيْسا
ولَقِيَ الذّادة أمرًا بِيْسا

صحف أربعة ألفاظ فأفسد المعنى بوضعه (الدبيس) ولا أدري ماهو – مكان (الدَّريس)، وقصر الفعل (لَقَى) وهو غير مقصور، وشطر كلمة (الذّادة) إلى نصفين فجعلها (الذي أذّاه) والذّادة معروفون، وهم الذين يذوبون الإبل عن الحوض، أي: يردُّونها. أما إساءة الضبط فواضحة في ما تقدم، وفي (بيّسا) حيث شدّد ياءها وهي ساكنة. أما الإخلال بالعروض فتحويل (مستفعلن) في أول الشطر الثاني إلى (مَتَفَاعِلُن) وليس هذا من وزن الرجز في شيء. وهذا الرجز في مصدره غير معزوّ.

١٠ / ص٢١٢ س٩: (في هذه الحروف) كذا رسمها المحقق والصواب (في هذا الحرف) وهي واضحة جداً في الأصل. وقال بعد ذلك (فيها) والصواب (فيه) كما في الأصل، عودًا على الحرف. ولعل هذا ما دعا المحقق إلى تغيير العبارة ليتّسق الكلام. أين الأمانة العلمية ؟

١١ / ص١٠٦ س٧: (وقرأ الباقون بالثقيل ... والخفيف فرع على الثقيل) هكذا قرأها المحقق، والصواب (بالتَّثْقيل ... والتَّخفيف فرع على التَّثقيل) وهذه الثلاثة الأخطاء وردت تباعًا، وهي أوضح ما تكون في الأصل. ولا ينسب مثل هذا إلى الناسخ. أين مراجعة الأصول التي يلهج بها المحقق؟

١٢ / ص٢٢٤ س٣: (والعدواء كملطاط: حافة الوادي وهما جانباه). هكذا قرأها المحقق ولم يدقّق، فصحّف وأساء لأمانة النّقل وخالف الصّرف. والصواب كما في الأصل: (والعَدَا والمِلْطَاط: حافّتا الوادي، وهما جانباه) هذه عبارة الأصل، واضحة مقروءة سليمة. قال ابن منظور: العدى والعَدَا: الناحية، الأخيرة عن كراع (اللسان/ عدا). ويدلك على أن (الملطاط) هو المراد وأنه مرادف (العَدَا) وهما جانبا الوادي قول عليّ – رضي الله عنه –: فأمرتهم بلزوم هذا الملطاط أي: الجانب (اللسان/ ملط). ثمّ إن (عدواء) ليست على وزن (ملطاط) كما توّهمه المحقق حين لوى عنق العبارة ليقيمها فأفسدها، وهي مستقيمة متجهة لولا تدخّله وتعجّله. وهل حافة الوادي هما جانباه أم أن حافة الوادي هي جانبه؟ كيف رضي المحقق بهذا ؟

١٣ / ص٢١٥ س٣: (فأخذ العهد عليهم بعقل {ركنه} فيهم، ... فههنا الوقف {فكان} يختاره ابن مجاهد ... واستدلّ {لذلك}...). هكذا صحّف المحقق الكلمات الثلاث المحصورات وصوابها كما في الأصل (رَكْبُهُ) بالباء الموحدة، (وكان)، (بذلك). أعدْ قراءة العبارة بعد إحلال ما صححناه حسب الأصل مكان ماصحفه لترى استقامة العبارة !

١٤ / ص٢٢٩ :

فأصْعدْ إلى أرض المكاكيّ واجتنبْ
قُرَى الشام لا (تَتوى) وأنت (حريض)

هكذا قرأ المحقق هذا البيت وقال في الحاشية رقم (٢): "وقوله: تتوى وأنت حريض هكذا قراءتي لها فلعلها كذلك. ومعنى تتوى: تهلك والحريض الهالك أيضًا أو الموشك على الهلاك".

أقول: صحّف المحقق الفاضل مع أنّ البيت واضح الرسم، وقراءته: لا (تَثْوَى) – بتاء مثناة بعدها ثاء مثلثة من الثّواء وهو البقاء. وأنت (مريض) بالميم في أوله من المرض. وهو المعنى والوجه إذ يوصيه بتجنّب الإقامة ما دامت هذه الأرض قد أمرضته. أما قراءة المحقق (لا تتوى وأنت حَريض) فبعيد مضحك، إذ كيف يهلك أو يوشك على الهلاك وهو هالك؟ والعجب أن المحقق أحالنا على اللسان (أرط) وأكاد أجزم بأنّه لم يرجع إلى حيث أحالنا، إذنْ لوجد البيت كما في الأصل وكما يوجبُه المعنى وكما قرأناه .

١٥ / ص٢٤٧ س١١: (إنّما النّسَى بالياء على وزن الدَّمَى) هكذا صحّفه المحقق، والصواب: (النَّسْيُ بالياء، على وزن الرَّمْي) أين الياء التي نصّ عليها المصنّف في ما قرأه المحقق الفاضل؟ وإنما قرأ ألفًا مقصورة كما ضبطه. وما الدَّمَى – بالدال – التي وزن بها المحقق اللفظة الأولى؟ وقد تكرر هذا الخطأ عند المحقق في (ص٢٨٩) حيث قرأ مرة أخرى: (هو الوَرَى. ساكن مثل الدَّمْي) – هكذا، والصّواب: (الوَرْيُ ساكنٌ مثل الرَّمْي – بالرّاء، وليس بالدّال. وهكذا يزنُها جميع اللّغويين، وهي كذلك في المعاجم. ولا أدري كيف يرسم المصنف الياءَ ألفًا مقصورة

ولا ينقطها ثم يحركها بالرفع كما ههنا وفي معظم الكتاب وهذا مستحيل! وانظر كيف وضع علامة الوقف بعد (الورى) والكلام لم يتمّ! وهذا دأبه في كثير من المواضع التي جاءت علامات الترقيم فيها غايةً في الاضطراب وعدم الجدوى، كما سأبيِّنه.

١٦/ ص٢٣٤ س٢ : «مــاكــان في أيديهم أو في (الجيش) فهم الأسرى» قرأها المصنف (الجيش) بالإعجام والصواب (الحبس) بحاء بعدها باء موحدة، وسين مهملة، وهي في الأصل كذلك واضحة منقوطة بثلاث نُقطٍ من أسفلها كعادة الناسخ في رسم السين المهملة في جميع المخطوطة.

١٧/ ص٢٥٤ س٨ : (والله لأوجَعنّ قُرَيْبَتَك) قرأ المحقق (قُرَيْبَتَك) بتاء بعد الباء وأخطأ، والصواب (قُرَيْبَيْك) – بالموحدة ثم المثنّاة من أسفل – واضحة مضبوطة في الأصل، وزادها المؤلف وضوحًا حيث شرحها. فقال: يعني الخاصرتين، ثم أورد مفردها وهو القُرْب، ومثنّاها قُرْبَان، وقوله (قُرَيْبَيْك) نصب بالفعل وهو مضاف للكاف. وبالرغم من رجوع المحقق الفاضل إلى التهذيب، وشرح اللفظة في الحاشية إلاّ أن ذلك لم ينبهه إلى الخطأ، لأن قُرَيْبَة بالتاء لا معنى لها هنا.

١٨/ ص٢٥٨ س٣ : (وهنّ ثلاث لغات: غلظة وغَلظة وغُلظة بمعنى واحد مثل ركوة وربوة). هنا تصحيف وإخلال بالأصل. أمّا التصحيف فقراءته (ركوة) بالكاف، والصواب (ربوة)، وإنما هي فتحة على الرّاء من كلمة (رَبوة) طولها الناسخ فظنّها المحقق كافًا، وهذا تصحيف شنيع لأن قبله من الألفاظ ما يعين على تجنّب الوقوع فيه. والعجب للمحقق لأن الكلمة التي مثّل بها وهي (ربوة) قد وردت في هذا الكتاب (ص ٩٩) وذكر المصنف اللغات فيها، وصنع لها المحقق حاشية مطولة هناك، ومع ذلك لم يفطن فيربط بين الموضعين.

وأما الإخلال بالنص ففي مفارقته الأمانة العلمية بحذفه لفظًا ثابتًا في الأصل – من ثلاثة ألفاظ – وإبقائه على لفظين ليستقيم اجتهاده، واللفظ الثالث أوضح من الشمس، والعبارة بتمامها هي: (وهن ثلاث لغات: غَلْظَةٌ وغَلَظَةٌ وغُلْظَة بمعنى واحد مثل رِبْوَة ورَبْوَة ورُبْوة) فلما قرأ المحقق اللفظة الوسطى (ركوة) فسد عليه نظام الألفاظ فحذف اللفظة الثالثة. وصنع حاشية يشرح فيها ما توهّمه، وكل ذلك باطل. هذا وقد ذكر المصنف (ص ٩٩) أن في (ربوة) سبع لغات، وأورد من بين تلك السبع هذه الثلاث المنصوص عليها هنا. وبعض الكتاب يقوم شاهدًا على بعضه إن علّقه المحقق في ذهنه، ولكن يبدو أن هذا العمل جماعيٌّ.

١٩/ ص٢٨٠ : (قال لبيد:

وعمرت حرسًا قبل مجرى داحس

لو كان للنفس اللجوج خلود)

قرأ المحقق: «ينشد (قبل مُجرى) و(بمُجرى) وأحالنا على (الكّسان) – هكذا رسمها المحقق، يريد: (اللّسان). أقول: صحّف الدكتور من جهتين: الأولى ضبطه (مُجْرى) و(بمُجْرى) بضم الميم وإسكان الجيم في الموضعين ولم يفرّق بينهما، والذي في الأصل (مُجْرى ومَجْرى) بضم ميم الأولى وفتح ميم الثانية، وبذلك يصح التمثيل. والجهة الثانية قراءته (بمجرى) بباء قبل الميم وهذا باطل لايكون من جهتين أيضًا: الأولى أنك تحيل المعنى وتفسده حين تقرأ (قبل بمجرى)، والثانية أن أدنى حسّ عروضي لا يحتمل زيادة هذه الباء المخلة بوزن البيت. والذي حمل المحقق الكريم على هذا التصحيف أن الناسخ ألصق الفتحة التي على الميم بالميم (مَجرى) فتوهمها المحقق باءً، غير أن السياق وقليلاً من التنبّه يصرفان الذهن عن هذه القراءة العشوائية المؤدية إلى مثل هذا التصحيف القبيح.

٢٠/ ص٢٨٢ س١٦ : «فكما يفتح إظهار (ودت طائفة) و(قد تبيّن الرشد) للأختية بين الطاء والذّال والتاء كذلك يفتح بيان الباء مع الميم». لا أدري كيف ساغ هذا للدكتور؟ صحّف ثلاث كلمات، فقرأ (يفتح) – بالفاء ثم التاء في موضعين، وهو أشبه بما في الأصل، وهو قطعًا تصحيف من الناسخ إلاّ أن السيِّئ أن المحقق تابعه على شيء لا يقبله العقل، ولو أنه أمعن النظر لفطن إلى أن

المقصود (يَصحُّ) - بياء وصاد وحاء - في الموضعين وهو وجه الكلام. أما الكلمة الثالثة فقوله (الطاء والذّال) - بالمعجمة - ولا ذال في الآيتين إنما هو دال مهملة، ولا أختيةَ بين الذال وما ذكر.

٢١ / ص٢٨٢ س٥ : «حدثني هشيم - هكذا - عن عوف عن أبي رجاء: (بسم الله مجريها ومرسيها) مثل قراءة مجاهد». وهنا خطآن: الأول ضبط (هشيم) بكسرتين أسفل الميم مع أنه فاعل، وهو لحن واضح. والثاني ضبط (مجريها ومرسيها) على الإمالة وتحت الياء نقطتان وفوق الياء ألف صغيرة وهي علامة المد ولا أدري كيف توضع ألف صغيرة فوق ياء فهي بهذا تقرأ (مجرياها ومرسياها) وهذا ما لا يقول به أحد. والذي نص عليه المصنف بخلاف هذا لأنه قال: (مثل قراءة مجاهد) وقراءة مجاهد بصيغة اسم الفاعل بضم الميم في اللفظين وياء محضة (مُجرِيْهَا ومُرْسِيْها) وتنسب هذه القراءة أيضًا لمسلم بن جندب والجحدري. هذا وقد قال الزجاج - ولم يكن صاحب تتبع لوجوه القراءات - " ويجوز فيه شيء لم يُقْرَأ به ولا ينبغي أن يقرأ به لأن القراءة سنة: (بسم الله مُجْرِيْهَا ومُرْسِيْهَا) " فالذي أثبته الزجاج - وهو سُنّية القراءة - أمر معلوم بالضرورة، أما الذي نفاه - وهو القراءة بهذا الحرف - فقد ثبت أنه قراءة ثلاثة من الأئمة: ابن جندب والجحدري ومجاهد(٢).

٢٢ / ص٢٨٥ س١٧ : «فإن سأل سائل ألم تختلف القراء في قوله "والأمر يومئذٍ لله" ونظيره من القرآن ؟» كذا عند المحقق، والذي في الأصل (لِمَ لَمْ تختلف القراء؟) باستفهام ونفي، فصحّف وأفسد المعنى وأحاله بقلبه السؤال. فابن خالويه يثبت أن القراء لم تختلف في هذا ونظيره، والمحقق بهذا التصحيف يؤكد اختلافهم. وقليل من تدقيق النصوص ومراجعتها يجنبنا أمثال هذه العثرات.

٢٣ / ص٢٨٧ س١٣ : «فكأنّ ثمود أكثر العرب تُتبع تنويه» هكذا عند المحقق، وقد صحف ما في الأصل وأفسده والصواب (فكان ثمود أكثر العرب تدع تنوينه). فصحف (كان) وجعلها (كأنّ)، وصحف (تدع) إلى (تتبع)، و(تنوينه) إلى (تنويه) ولا معنى لكل هذا، ولا أثر لمراجعة الأصول التي ينادي بها !!

٢٤ / ص٢٩٣ :

عميرةُ ما يدريك أن ربّ مُهْجَعٍ
تركتُ ومن ليل التّمام طبيقُ
وقَدْ غار (لَحْمٌ بعد لحمٍ) وقد دَنَتْ
واخرُ أخرى فاستقلّ فريقُ

كذا قرأ المحقق البيت الثاني فصحّفه تصحيفًا قبيحًا بقراءته (لحمٌ بعد لحمٍ). كيف يغور اللّحم؟ وما علاقة اللحم بليل التمام والرحيل؟، وإنما الصحيح (نَجْمٌ بعد نَجْمٍ) .

٢٥ / ص٣٢٨ س٥ : في هذه الصفحة صحّف المحقق أربعة ألفاظ من مادة واحدة في فقرة واحدة (زائلة - فزائلة - زائلة - زائل)، والصواب كما في الأصل (زَايَلَهُ - فزايَلَهُ - زَايَلَهُ - زَايَلَ) وكلها من المزايلة وهي المفارقة (اللسان / زيل) ولا أدري كيف استقام له المعنى مع هذا التصحيف !

٢٦ / ص٣٤٩ س : «أللخير الذي أنا أتّبِعهُ» هكذا ضبط المحقق الفعل الأخير في بيت المثقّب، ووضع فوقه الرقم (٦) وقال في الحاشية: يروى (أبتغيه) ورسمها الناسخ (اتبغيه). قلت ما في الأصل والرواية (أبْتَغِيْه)، ورسمها في الأصل صحيح إلاّ أن الغين جاءت مهملة وفوقها سكون فظنها المحقق نقطة إعجام الغين. والذي ذكره المحقق باطل لأن الكلمة في الأصل سليمة لولا خلوها من نقطة الغين. وليس كل ما مضى مهمًا، وإنما المهم أن الدكتور زاد الأمر سوءًا إذ ضبطها في أصله: (أتّبِعهُ) هكذا، بتشديد التاء وإسكان الباء وكسر العين المهملة وضم الهاء فأفسد الإعراب والعروض واللغة والرواية والمعنى.

٢٧ / ص ٣٥٣ س٤ : «وقد أشبعنا الغلّة فيما سلف» قرأها الغلّة - بالمعجمة - والصّواب (العلّة) بالعين المهملة. فإن ظنّها (الغُلّة) بضم الغين - فإن الغُلّة تُروى ولا تُشبَع، وإن ظنّها (الغَلّة) بفتح الغين - فالغَلّة تُشبِع ولا تُشْبَع.

٢٨ / ص٣٠٨ س١٣ : (قال نَبْسَى أي: باطل) كذا

قرأها، وصحّف ، والصّواب (تِيْسِي) ولو راجع المعجم لأسعفه بالصواب (اللسان/ تيس)٠ ولكنه لمّا لم يفهم المراد رمى النّص بالاضطراب كما أفادت الحاشية رقم (٣)٠ ولا أرى النصَّ مضطربًا كما ذكر، بل هو في غاية الوضوح٠ والعهدة بعد ذلك على ابن دريد الذي ربما وجد نصَّ أبي عبيدة متداخلاً طويلاً فاختصره، وهو من بعد في غاية الوضوح قياسًا إلى نصّ أبي عبيدة الذي نقله المحقق في حواشيه٠

٢٩/ ص٣٢٠ س٨ : «وفي الأرض قطع متجاورات٠ يعني طِيْبَةً وسَبْخَةً، الصواب (طيِّبة) بالباء الموحدة؛ لأنهما ضدان، ويؤنسك بصحة ما ذكرنا ضبط الياء المثناة بالتضعيف في الأصل، وياء (طينة) لا تضعّف٠

٣٠/ ص٣٧٤ س٤ : «ليس فيما نهى اللهُ عنه حَسَنٌ فيكون سيئةً مكروهًا لكن كل ما نهى الله عنه هو سيئةً مكروهًا» كذا قرأها المحقِّق، فصحّف ولحن وحذف٠ أما التصحيف فقوله (سيئة) بهاء منقوطة ومنونة نصبًا، والصواب (سَيِّئُهُ) بالهاء المهملة مضاف، أي يكون السّيِّئ منه مكروهًا٠ وأما اللحن فالذي في الأصل: (سيئةٌ ومكروهٌ) بالرفع على الخبر وهو الصواب كما في الأصل، لكن المحقق نصب اللفظين ولا أدري ما وجه النّصب هنا، وما سبب مخالفة أصل الكتاب؟ أما الحذف فقد أسقط واوًا قبل (لكن) ثابتة في الأصل٠

٣١/ ص٣٨٠ س٤ : «العرب تقول: امرأة مسودّةٌ مبيضّةٌ، أي: تلد السُّودان والبيضان٠٠٠» أخطأ المحقق هنا من جهتين: الأولى أنه ضبط اللفظين بتضعيف الدال والضاد وهذا خطأ، والصواب (مُبْيِضَةٌ مُسْوِدَةٌ) الدال والضاد خفيفان وما قبلهما مكسور٠ وبالرغم من أنه راجع مظنّة العبارة - أعني كتاب الفراء - إلاّ أنه لم يستفد من رجوعه إليه؛ لأن اللفظتين مضبوطتان هناك كما صححناه٠ والجهة الثانية أنه أحالنا في حواشيه على الجزء الأول من كتاب الفراء، والصحيح أن العبارة في الجزء الثاني منه٠

٣٢/ ص٤١٢ س١٤: قرأ المحقق (إذ كان ادعى الربوبية) والذي في الأصل: (إذ كان ادّعى لربوبيّته) والذي قرأته: (إذْ كان أدْعَى لرُبُوبِيّته) وهو كما في الأصل لولا تشديد الناسخ الدال٠ وقد تصرّف المحقق بتحويل اسم التفضيل إلى فعل ماضٍ، وبإضافة ألف إلى المجرور ليصبح معرفة٠ والذي قرأت به هو الوجه إن شاء الله لأنه إذا لم ينطق كانت خاتمته على ما كان ادعاه من الربوبية، وفي هذا تحدٍّ لربوبيّته المزعومة٠

٣٣/ ص٤١٨ س١٤ : (واليعقوب ذكر الفَتْخ ... ولد الفَتْخ ... ولد الفتْخ) هكذا رسمها المحقق في المواضع الثلاثة (الفتخ) بفاء موحدة بعدها تاءٌ وخاء، وهو خطأ وتصحيف، والصواب: (القَبَج) بقاف بعدها باء موحدة ساكنة، بعدها جيم٠ وقد زعم المحقق الرجوع إلى كتاب العين في حواشيه، ولا يبدو ذلك، لأن الكلمة هناك كما أثبتناها هنا (القَبَج) وهي كذلك في غير كتاب العين (٤)٠ والقبج طائر معروف.

٣٤/ ص٤٢٢ س١٣ : (حكى أبو زيد وسيبويه استطاع يُستطِيع) صحّف المحقق فزاد تاءً في الفعلين؛ والذي في الأصل (اسطاع يُسطيع) بلا تاء في الموضعين، وهو الذي حكاه سيبويه في كتابه (٥)٠ ويسوغني جداً زعم المصنف في حواشيه الرجوع إلى مظانّ العبارات التي ينقلها المصنف ثم لا يتحقق منها، ولا أدري ما الفائدة من الرجوع! أهو تكثير الحواشي والاستسمان بالورم الذي رمى به الآخرين؟

٣٥/ ص٣٦٦: ح(١) : والمحقق لا تفوته التصحيفات والأوهام التي في كتابه الذي يحققه فحسب بل يصحف ما في كتابه وما ينقله مستشهداً به من المصنفات الأخرى، فقدأورد صاحب المحتسب بيت شعر، فنقله المحقق وصحفه ولم يسترع انتباهه٠ قال الشاعر كما في المحتسب(٦):

ألا ليت حظي من زيارة أُمّيَهْ
غدِيّات غيظٍ أو عشِيّات أشْتِيَهْ

رسمها المحقق (مَيَّة) ظن أن ابن جني ومحقق كتابه - على فضلهما - صحّفاه، مع أنهما مُحقّان؛ لأن الرواية والصواب (أُمَيْهْ)٠ ولو رجع إلى اللسان - مثلاً - لا إلى الاجتهاد، لوجد أن الرواية (من زيارة أُمَيْهْ) بهاء الوقف أيضاً٠

تصحيفات أخرى:

ص	س	الخطـــأ	الصواب كما في الأصل
٤٥	١	ما أذن الله بشيء	لشيء {لأن الأذن هنا الاستماع}
٤٦	٩	ينال من العدو	يدال (من الدولة)
٥٧	٣	منهن جرا	جزءاً
٦١	١٤	جارك الغيمان (بالغين المعجمة)	العيمان - (بالمهملة)
٧١	٧	غزى	غُزًى (لو كانت غزا لرسمت بالألف لأنها واوية)
٧٥	١٢	فأملنها - بالنون	فأملتها - بالتاء
٩٥	٢	السنين الجوانح - بالنون	الجوائح - بالهمز (من الجائحة التي تجوح المال)
٩٧	١٣	رَبَّبَهـا	ريّتها (جعلها راءً)
٩٧	ح٢	صحت	صحة
١٠٠	١	وبَبيْتُ عرصة	وبنيت عرصة
١٢١	ح١	فاضطرب العبارة	فاضطربت العبارة
١٣١	١١	كلها في القرآن	كل ما في القرآن
١٦٠	١٣	نسيت أنه كذا	نسيت آية كذا (حديث شريف)
١٦٧	٤	يحيى عن ابن بكر	يحيى عن أبي بكر
١٩٥	٤	ملاءكم	أملاءكم
٢١٣	٤	فتربص بأقبيتهم وأبنيتهم	بأفنيتهم - بالفاء - (جمع فناء)
٢١٦	٥	واللحد والديم - بالدال	الريم - بالراء وهو القبر
٢٦٤	٩	حَلأتُ السَّوْق	السَّوِيق (من أشهر الجُمل عند اللُّغويين)
٢٦٦	١٢	قُبلة كانت وعبّرته	وعدته
٢٧٤	٥	فيقبّحه - بباء وباء	فيقيِّحه - بياءين من القيح وهو الصديد
٢٨٣	٨	سؤلك	سؤالك
٢٨٥	٧	محصة - بالمهملة	محضة - بالمعجمة
٢٨٥	١٣	ثلاثهما	ثلاثتها (يعني الأحرف)
٢٩٩	٥	بإبل محنجبة - بحاء ونون وجيم	مخبخبه - بخاء وباء وخاء كما في اللسان وغيره
٣٤٤	٥	فقال الله عليمًا بهم	علمًا بهم
٣٤٨	٣	جلستَه الجازر	جِلْسَةَ الجازر (زيادة التاء إخلال بعروض البيت)
٣٤٨	١١	يَقْدِرُ أي: يقترب	يقدر أي: يُقَتِّرُ
٣٦٧	٧	ودولبوا أي: علقوا دوايبكم	دواليبكم
٣٧٠	٣	وزينتها أقوامًا	وَورَّثْها أقوامًا
٣٧٧	٩	يائس ويئس - بالمثناة	بائس وبيس - بالموحدة
٣٧٧	١٥	في رواية عبدٍ	في رواية عُبَيْدٍ (وهو ابن عقيل)

٣٧٧	١٧	لاختلاف الحرف	الحرفين (الألف والكاف)
٣٧٨	٢	لقرب الفاء من الياء	من الباء (لأنهما شفويان متقاربان)
٣٨٢	١٨	بالثقيل	بالتثقيل
٢٨٥	١٦	سكون الزاي	سكون الذال (يومئذْ)
٣٨٩	١٤	قرينين -	قريبين (من القرب)
٣٩٨	٧	ظاهرة لا يسير منها شيء	لا يستتر (يؤكده السياق)
٤١٦	٢	رَتَق - براء وتاء	زَنَق - بزاي ونون

ومن قبيل التصحيف أيضًا هذه الإضبارة التي بدل فيها المحقق ما في الأصل، وتصرف بحريّة مطلقة أو غفلة، وقد كنت وضعتها تحت عنوان خاص ثم رأيت إضافتها هنا لأنها ضرب من التصحيف :

ص	س	الخطـــأ	الصواب كما في الأصل
٥	٢	وكان عاصم أفصح بيانًا	أفصح الناس
٥	٨	وذهب حمزة - كما حدثني ابن مجاهد	إلى ماحدثني ابن مجاهد (هنا بدّل ما في الأصل وبدأ بفقرة جديدة رغم اتصال الكلام وزاد واوًا ليتم له ما أراد! أين الأمانة؟
٦	١٠	في كل حرف	بكل حرف - كذا في الأصل
٩	٦	كان أبو يونس القَوِيُّ بتلك الصفة؟	وكان أبو يونس القَوَى تلك صفته
١١	٦	سأل الله تعالى باسمه الأعظم	سأل الله تعالى اسمه
١٨	١٤	ألم تسمع في قوله	ألم تسمع إلى قوله
٢٤	٨	معنى ألكم: الضجيج	يعني الضجيج (أسقط يعنى)
٣١	٣	وفي غير الحديث	وفي غير هذا الحديث (أسقط هذا)
٤٢	١٣	في الثواب	من الثواب
٥٦	٩	الهمزة تخرج في	تخرج من
٥٧	٢	لأن المشأمة كتب	كتبت
٦٧	٤	بناءها	نباتها
٧٥	٦	في الحياء .. في الحياة	من الحياء .... من الحياة
٨٥	١٤	عوضًا في التنوين	عوضًا من التنوين
٩٧	٢	ولو كان بالية	ولو كانت بالية
١١٠	١٣	فقلبوا في الياء ألفًا	من الياء
١٢٦	٣	في ستة ياءات	في ست ياءات (كذا في الأصل) وقد خالفه ، وهوالذي لما وجد خطأً كهذا الذي ارتكبه (ص١٥٥) وضع أمامه علامة استفهام (؟ كذا) فلو أصلحها كالأشياء التي أصلحها ومضى لكان في ذلك سداد.

١٤٠	٦	يزبره	يزبرها
١٧٩	٩	سأشكر إن رددت إليّ ريشي	في الأصل عليٌّ، وهي رواية بيت جرير
٢١٨	٥	فارجع لزورك في السلام	بالسلام
٢٣٥	٧	فصارت لفظة كياء	كالياء
٢٦٣	٥	يرجع مغبة فعله عليه	ترجع
٢٦٤	١٥	كان لايرى مد حرف بحرف	مدّ حرف لحرف
٢٧٥	٤	عن خمس وأربعين	عند
٢٧٦	١٠	اتفقوا القراء	اتفق
٢٨١	١٢	حمزة والكسائي يميلان	ونافع ابن بين ونافع بين بين (يعني قراءته بين بين)
٢٩٧	١٩	وصلوا ووقفوا	أو وقفوا
٣٠٤	١٠	أخلى فارتعى	أخلى وارتعى (كذا في الأصل والمرجع الذي أحالنا عليه)
٣٢٢	٦	رندان للتثنية	في التثنية
٣٢٥	٧	العرب يجتزئ	العرب تجتزئ
٣٢٦	١١	تعالبا - بالموحدة	تعاليا - بالمثناة
٣٤٣	٨	سجرت - بالجيم	سحرت - بالحاء
٣٦٤	٦	تبوء بإثمه	تبوء بإثمي (كما في الآية ٢٩/ المائدة)
٣٦٩	١٢	مما يضطر الولد	مما يضطر الوالد
٣٨١	٥	يريد المطر	أراد (كذا في الأصل)ّ
٣٩٤	١٣	ما ارتفقت له	ما ارتفقت به
٣٩٧	١٤	ولهم حجتان... أحدهما	إحداهما
٤٠٥	١٠	ساجره - بالمهلمة	شاجره - بالمعجمة
٤٢٢	٩	قرأ الباقون ... أراد	أرادوا
٣٧٠	٥	ثم أجاب بنفسه	ثم أجاب نفسَه
٣٩٣	٩	والمراد لغيره	والمراد غيره
٢٧٢	١٥	جوابه الفاء مضمره	المضمرة
٣١٢	٦	يخبر نفسه	يخبر عن نفسه
٣٦٥	٣	وقرأ الباقون ... جعل	جعلوا
٢٣٧	٦	فأول ذلك سورة البقرة	فأول ذلك في سورة البقرة
٣٨٥	٥	وقوله أخرتن	وقوله لئن أخرتن
٣٩٤	٢	لأنها كذلك في المصحف	كذلك هي في المصحف

تصحيف الأعلام :

مما يميّز هذا الكتاب كثرة الأعلام كثرة ظاهرة، وحُقَّ له فهو كتاب في القراءات يحتفل بالسّند الذي هو أهم أركان القراءة الصحيحة. والمحقق الفاضل لم يُولِ الأعلام الاهتمام الكافي بمراجعة الأسانيد والتعريف بالأعلام، ولو فعل لتجنب كثيرًا من التصحيف الشنيع الذي وقع في عمله، حتى كأنه لم يسمع بأحدٍ من رجال الحديث. لولا أن يكون الشيخ قد استعان في هذا العمل ببعض المبتدئين، لأن حسن الظنّ بأمثاله متوافر. ولمراجعة الأسانيد فوائد لا تخفى، منها إزالة الإعضال الذي يقع فيه المصنف أحيانًا لأنه في أكثر من حديث يقول: (عن فلان عن رجل لم يسمّه...) وقد أفادني تعريف الأعلام ومراجعة الأسانيد الوقوف على كل المجاهيل الذين ذكرهم من طرق أخرى مما أزال الإشكال في أكثر من حديث جاء على هذه الصفة، وهذا ما أهمله صاحبنا، بل تعدّاه إلى التخليط والمداخلة بين الأعلام.

أما أمثلة عدم التعريف فكثيرة، وقد مرّ المحقق بجماعة من القراء واللغويين ورجال الحديث كان التعريف بهم واجبًا، منهم مثلاً: محمد بن عبدالواحد، أبو عمر، السيلحوني (ص ٤٥) فلم يعرّف بهم. وفي ص ٩٦/ ٩٧ عرّف بعضًا مثل أبي مرة وخارجة، وأعرض عن بعض - هذا ما أخذه على محقق المقصورة - مثل: إسماعيل وشبابة - وقد أساء في ضبطه، وعبد الوهاب وحجاج (وقد عرفت بهم جميعًا في مواضعهم). وصحّف كثيرين مثل شعيب بن (الحجاب) والصواب (الحبحاب). وربما مرّ بمجموعة من الأعلام في أكثر من موضع فلا يعرف أحدًا منهم مثل أحمد بن عبيد وأبي خلاد وحسين (ص ١٧٨) وتكرر ذكر هؤلاء الأعلام في ص ٣٤٦ وتجاوزهم المحقق، وتعريفهم مهمّ.

وقد يمر بالعلم مذكورًا في عدة صفحات ثم يتجاوزها ويعرفه بأخرة، كما فعل بشبل بن عباد الذي ترجم له في ص ٣٢٧ مع أن شبلاً ورد ذكره في خمسة مواضع قبل هذه الصفحة، في الصفحات: (٥، ١٢، ٢١٢، ٢٤٧، ٣١٤).

وقد يعرّف بعض الأعلام غير واثق بما ذهب إليه، فقد ذكر المصنف مالكًا بن مغول وفطر. وقال المحقق في الحاشية رقم (١): (لعلّه فطر بن حمّاد بن واقد الصفار). قلت: بل هو فطر بن خليفة الحناط، أبو بكر توفي سنة ٢٥٥هـ. ومقارنة رجال السند تصحح ما ذهبت إليه والتعريف بلعلّ لا يشفي.

أما التخليط في الأعلام فأحسن أمثلته ماجاء في المقدمة (ص ٢٧) إذ عدّ من شيوخه أبا الظّاهر بن الطيّان - هكذا - فصحّف ووهم وخلّط. أما التصحيف فرسم العلم بالظاء المعجمة والصواب أنه بالمهملة (أبو الطاهر). وأما الوهم فليس هنالك عالم بهذه الكنية وقفنا عليه، ولا يروي ابن خالويه عن أحد بهذا الاسم وإنما خلط المحقق بين علمين، جعلهما علمًا واحدًا، فابن خالويه يروي عن أبي الطاهر عن ابن الطيان وإسقاط المحقق لحرف الجر (عن) هو الذي أوقعه في هذا الخطأ. وأبو الطاهر أو أبو طاهر هو عبد الواحد بن عمر بن محمد ابن أبي هاشم المقرئ النحوي (ت٣٤٤هـ) وهو من شيوخ ابن خالويه، قرأ عليه (إصلاح المنطق) لابن السّكيت. ولا أدري كيف ذهب المحقق إلى كتاب ابن مطرف الكناني يستخرج منه شيوخ ابن خالويه على الرغم من أنّ الرجلين العلمين مذكوران في مصنفات ابن خالويه . فقد جاء في إعراب ثلاثين سورة له ص ٢٠٥ مايلي: (لأن أبا الطاهر النحوي حدثنا عن ابن الطيان عن يعقوب ابن السكيت ...) وقال أيضًا في شرح مقصورة ابن دريد له (ص ٢٥١): (حدثني أبو الطاهر النحوي - وكان عابدًا - عن ابن الطيّان عن ابن السكيت ...).

أما ابن الطيان فهو محمدبن الحسين بن سعيد ابن أبان، أبو جعفر الهمذاني المعروف بابن الطيان (ت ٣٢٤هـ) وهو مقرئ مصدر ثقة، هكذا عرفه ابن الجزري(٧). وأخطأ محقق المقصورة في التعريف به (ص ٢٥١) وقال: (لعلّه الفضل بن الحسين ...) وليس كما ذكر.

اتضح مما سبق أن المحقق خلّط بين علمين، وذلك مرده إلى التقصير في تمحيص مصنفات ابن خالويه واعتماد مصادر ثانوية ككتاب ابن مطرف الكناني للتعريف بشيوخ المصنّف. وسترد أمثلة أخرى للتخليط شطر فيها المحقق أحد شيوخ ابن خالويه وجعله شيخين على عكس ما فعل هنا.

وهذه أمثلة موجزة للأعلام التي صحفها المحقق:

ص	س	العلم المصحّف	صوابه كما في الأصل
٥	١١	شبل عن ابن أبي بحر	شبل عن أبي نجيح
٦	٥	جعفر بن عوف - بالفاء	جعفر بن عون - بالنون
٦	٥	مسعر بن كرام - بالراء	مسعر بن كدام - بالدال (مشهور)
٦	١٢	إبراهيم السلمي	إبراهيم التيمي
٦	١٥	جعفر الصادق (كيف يحدث ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ عن جعفر الصادق المتوفى سنة ١٤٨؟)	جعفر الصائغ
٩	٩	بحر بن سليمان	يحيى بن يمان
١٠	٨	أبو غانم	أبو حاتم (وهو الرازي)
١٠	٩	عن أبي لهيعة	عن ابن أبي لهيعة
١١	٣	جعفر بن حفص	جعفر بن أبي جعفر
١٢	١	قرأ ابن مجاهد على أبي عمرو؟	علي أبي عُمر
١٣	٢	الأفطسي	الأفطس
١٥	١٧	مجاهد بن جبير	مجاهد بن جبر (العلم الشهير)
٢٠	١	سعيد المقرئ (تكرر ص٢٨)	سعيد المَقْبُريّ (معروف يروي عن أبي هريرة)
٢٧	١٠	جرير عن إدريس	حِرْمي عن إدريس
٣٩	٦	أبان بن يزيد القطان	العطار (معروف)
٣٩	١٤	عن قسام بن زهير	قسامة (كذا في الأصل مصححة بقلم دقيق)
٤١	٦	طلق بن عتّام - بالتاء	طلق بن غنّام - بالنون
٤١	٦	حدثنا قيس بن هلال بن خباب(واحد)	قيس عن هلال بن خباب (اثنان)
٤٢	٩	عن زرارة بن أوفى	زرارة بن أبي أوفى
٤٤	٣	إدريس بن صبيح	أوس بن ضمعج
٩٧	٩	شعيب بن الحجاب	شعيب بن الحبحاب
٢٨٤	٧	أبو نميلة - بالنون	أبو تميلة - بالتاء
٢٨٤	٧	الخُرساني	الخُراساني
٣١١	٢	عيسى الأعرج	عيسى والأعرج (علمان)

ويقودني هذا التخليط في الأعلام إلى تخليط المحقق في مصنفات ابن خالويه، فقد احتوت المقدمة - على جودتها - على كثير من الهفوات، أمثل لها بما يلي:

١ - ذكر المحقق كتابًا لابن خالويه باسم (الصلاة الوسطى) وهذا ما لم ينص عليه المصنف ولا ذكره أحد عرفناه، بل الذي قاله المصنف في حديثه عن الصلاة الوسطى (٢٥٤/١): «فأما قوله "والصلاة الوسطى" فقيل: العصر، وقيل الظهر، وقيل الغداة ... والاختيار أن تكون العصر لعشر حجج ذكرناها في باب على حدة» قال المصنف: في باب ولم يقل: في كتاب، ولا أدري كيف جزم المحقق الفاضل بأنها كتاب، ولا أجد العبارة تدل على ذلك.

٢- لم يذكر المحقق (كتاب النسب) وهو من مصنفات ابن خالويه، والسبب في إهماله أن المحقق الكريم حين مرّ باسم هذا الكتاب صحّفه فجعله (كتاب السبعة) (٢٧٩/٢). ولو تدبر المحقق النص لما وقع فيما وقع فيه؛ لأن ابن خالويه قال: (العجم جمع، واحدهم عجمي، فيكون الفرق بين الواحد والجمع حذف الياء كقولك: عربي وعرب، ورومي وروم، وهذا قد أحكمناه في كتاب النَّسَب) فهذا كلام في النّسب فعلاً. وأي سبعة أرادها المحقق؟ وهل للمصنف كتاب بهذا الاسم؟ وإن كان له كتاب باسم (السبعة) فلم لم يذكره المحقق صراحة ضمن كتب المصنّف؟

٣ - بنى المحقق على الخطأ السابق وأخذ يناقش علاقة كتاب (السبعة) المزعوم هذا بكتاب (البديع)، وكلامه عن (كتاب البديع) يوحي بأنه لم يقف عليه؛ لذلك قال فهل هذا الكتاب الجامع هو (إعراب القرآن) أو (البديع) أو (الإيضاح) أو (المفيد)؟ قلت: البديع غير هذه الكتب جميعًا وقد وقفت عليه، ولديّ نسخة مصورة منه وهو كتاب مستقل. وقد نقل عنه ابن بري في الإيضاح وابن منظور في لسان العرب (مادة/ لدن).

٤ - لم يفرد المحقق كتاب الشواذ بالحديث وهو مشهور في بابه، ولم يرجع إليه في تخريج القراءات الشاذة إلاّ قليلاً، واعتمد مراجع ثانوية في القراءات الشاذة، كالبحر المحيط، مع أن صاحب البحر نفسه كان ينقل من الشواذ(٨). ومع استعانته بكتاب الشواذ في مواضع من تحقيقه إلا أنه لم يذكره أيضًا في مسرد المراجع والمصادر.

تحريف الآيات :

وقع تحريف كثير في الآيات القرآنية، وإخلال بضبطها وهو الأمر الذي ينكره المحقق ويشتدّ في مؤاخذة من يقع فيه. وسترد أمثلة كثيرة على ذلك وأمثل هنا بما يلي :

ص	س	الخطـــأ	الصـــواب
٨٣	٩	فمن اتّبع	فمن تَبِع (٣٨/البقرة)
١١٣	٣	في المحراب (في موضعين)	من المحراب (في الموضعين)
٧١	١٦	والنهار إذا دجّلّيهاد	جلاّها (وهذا دليل على عدم مراجعة النصوص)
٤١٢	١	ثم أتبع سببا . . . ثم أتبع سببا	ثم أتبع سببا . . . فأتبع سببا
٣٤٥	٧	أتَحَاجُوني (بفتح التاء وضم الجيم خفيفًا)	أتُحَاجُّوني (بضم التاء وتضعيف الجيم)
٢٥٣	١٠	زُلُفًا - بضم اللام	زُلَفًا - بفتح اللام
٢٤١	٩	وضياءَ - بفتحة واحدة	وضياءً - بالتنوين
٢٤٠	٩	بعَبِادتهم - بفتح العين وكسر الباء	بعِبَادتهم (بالعكس)
٢٣٨	٨	فناظِرةٌ (في قراءة عطاء)	فناظْرةٌ - بسكون الراء على الأمر

وأخطاء الضبط في الآيات وغيرها لا تكاد تحصى وأكتفي بإحالة القارئ على الكتاب .

ثانيًا - الإخلال بالأمانة العلمية :

أ / مخالفة الأصل بالزيادة عليه :

١- ص٢٠ س٤ : «حدثنا عن عبد الله بن شبيب»، (عن) هنا زائدة.

٢- ص٢٩ س١ : «كمثل رجل ليس له برنس وليس له رأس»، (ليس) الأولى مقحمة.

٣- ص٤٠ س١٦ : «حدثني أبو جعفر بن جعفر بن الهيثم»، (بن جعفر) ليست في الأصل.

٤- ص٣٢ س٢ : «... قال حدثنا ابن المعذّل عن غيلان [عن أبيه عن جده] ... فانصرفت إلى أبي [الحكم بن البختري بن المختار فأخبرته الخبر] ...» العبارتان المحصورتان بين المعكوفين زادهما المحقق باجتهاده، وقال معلقًا في الحاشية رقم (٢) والحاشية رقم (٥) أن ما أثبته مستدرك من الموشّح والخزانة.

أقول: الذي في الأصل صحيح لا غبار عليه؛ لأن أبا غيلان هو البختري وغيلان الأخير هو جده. ومزيّة عبارة الموشح أنها مختصرة، ولكن الأمانة العلمية تقتضي ألاّ يعدل المحقق عمّا في الأصل طلبًا للاختصار، وما فعله المحقق هنا مكانه الحواشي وليس المتن، وهذا ما تدعو إليه الأمانة العلمية التي ينادي بها الدكتور.

٥ - ص٣٩ س١١ : «وروى شعبة وغيره عن [أبي] موسى عن أنس عن النبي ﷺ »، أقحم المحقق لفظة (أبي) ظنًا منه أنها سقطت من الأصل . وليس الأمر كما ذهب إليه بل الصحيح ما في الأصل، لأن المراد هو موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة ثقة توفي بعد المئة. ولأن أبا موسى لا يروي عن أنس ، وهذا من مسلمات علم رواية الحديث. وحاول المحقق في الحاشيتين رقم (٣) و(٤) أن يسوغ هذا التعديل غير أنه طحن وعجن ولم يأت بشيء.

٦ - ص٩٧ س١ : «نزحتُ البئْرُ نَزَحت البئر نُزحتِ البئر» هكذا عند المحقق، ضبط الجملة الأولى خطأ وأعرى الثانية من الضبط وهي لا تستقيم إلا به، وأقحم الجملة الثالثة وليست في الأصل.

٧ - ص١٣٦ س١ : «وقرأ الباقون بالياء لأن تأنيثها غير حقيقي ولأن قد فصلت بين الاسم والفعل بفاصل كقولك حضر القاضي اليوم امرأة» هذا مافي الأصل، وفي قوله (لأن قد) خلل كان ينبغي أن يصلحه المحقق غير أنه لم يتنبّه له بل زاد الأمر سوءًا حين حصر [قد] بين علامتي تنصيص وكأنها هي التي فصلت بين الاسم والفعل. وصواب العبارة بقليل من التعديل هو: ("لأنك قد" فصلت بين الاسم والفعل) وكل ما فعلته في نسختي المحققة هو إضافة الكاف في المتن وحصرها بين معكوفتين ثم أشرت إلى ذلك في الحاشية، فاستقامت العبارة.

٨ - ص١٨٤ س٢٠ : «وهذا فصل ما أعلم [أنّ] أحدًا علّله»، تكرر من المحقق إقحام (أنّ) في مثل هذه العبارة (انظر أيضًا ص ٣٨٦ س١٢)، كأنه يراها لحنًا أو خطأ في الأسلوب، وهذه العبارة صحيحة لغة وأسلوبًا ونحوًا، ولا ضرورة لما أقحمه المحقق.

٩ - ص١٨٨ س٨ : «[العَيَاهِم]: المنقوشة المحمل» هكذا زاد المحقق كلمة (العياهم) وليست في الأصل، ثم حصرها كما ترى، ثم وضع نقطتين كأن ما بعدهما شرح للعياهم. وأخطأ المحقّق وأفسد النص، وإنما العياهم هي الإبل، والمنقوشة هي المحامل. والصحيح هو: (المنقوشة: المحمل) والمصنف يشرح كلمة (المنقوشة) التي وردت في الشاهد. أما العياهم فقد شرحها المصنف وساق البيت شاهدًا عليها. فانظر كيف أفسد النص بحرية التصرف وغياب الدقة والأمانة العلمية.

١٠ - ص١٨٩ س١٥ : جاء في الأصل: «الخفض في قوله تعالى: ﴿**وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير ... ولا رطب ولا يابس**﴾» أراد المصنف موضعين أو جزأين من آيتين كان الاختيار فيهما الخفض. وتكفي المحقق هنا الإشارة في الحواشي إلى رقميهما وسورتيهما مع وضع ثلاث نقاط على السطر بين الجزأين للدلالة على أنهما جزءان من آيتين وهو وضع سليم ومقبول وقد فعلناه. غير أن المحقق زعم كما تفيد الحاشية رقم (٢) أن المؤلف خلّط بين آيتين فتفضل هو وأطلق يده في النص وأقحم بقية آية

سورة الأنعام (٣٨) - وليس في بقية هذه الآية شاهد ، بل مضى إلى أكثر من هذا فحذف جزءًا مهمًا من الآية (٥٩) من سورة الأعراف، وهو موضع الاستشهاد؛ وهذا تصرف في النص لا تجيزه الأمانة ولا أصول التحقيق، ولا يحكم على النصوص بما يراه المحقق، فقد يكون المصنف حاول وجهًا خَفِي على المحقق، والفيصل في مثل هذه الحالة القراءة الواسعة ومقابلة النص المشكل بأمثاله. وما في الأصل صحيح متّجه وما فعله المحقق مخالف للأمانة العلمية التي ينادي بها ويرمي غيره بانتهاكها.

١١ - ص٢٣٤ س١٠ : «و{لا}يقال : والٍ حَسَنُ الولاَية»، زاد المحقق لفظة (لا) فأفسد المعنى، مع أن العبارة في غاية الوضوح في المخطوط وقد تكررت بنصها في الكتاب (ص ٣٩٦) قال المصنف: (يقال: هذا والٍ حَسَنُ الولاية ... وهذا وَلِيٌّ بَيِّنُ الوَلاية) وسيرد الحديث عنها في موضع لاحق.

١٢- ص٢٣٥ س١ : «ومن السورة التي تذكر فيها براءة {التوبة}) لفظة (التوبة}» زيادة من المحقق مكانها الحواشي، ولا ضرورة لزيادتها لأن السورة معروفة بالاسمين، ومنهج المصنّف واضح مطّرد.

١٣- ص٢٧٦ س١٠ : «إذا أنزل {نزل}» الفعل المحصور أقحمه المحقق، ولا حاجة له.

١٤- ص٣١٥ س٦ : «روى حفص {عن عاصم}» المحصور زيادة من المحقق، معلومة بالضرورة.

١٥- ص٣٣١ س١٣ : «فإن المسألة تمجّ الوجه ، أي : تحلق {الشعر} » المحصور بين المعكوفين من زيادات المحقق.

١٦- ص٣٣٠ س٦ : «حدثني أحمد ابن عبد الله عن علي ابن أبي عبيد». صحّف، والصواب (عن علي عن أبي عبيد) وهذا السند من فرط تكراره في هذا الكتاب وغيره من مصنفات ابن خالويه يكاد يكون محفوظًا لمن طالعها ولو تَصَفُّحًا. وعلي هو ابن عبد العزيز وأبو عبيد القاسم بن سلام.

١٧ - ص٣٥٧ س١ : «أنا والنبيون فراط لقاصفين أي: للمذنبين» كذا أثبته المحقق، والذي في الأصل (للقاصفين) بلامين في أوله. وللحديث روايتان كما تفضّل المحقق (للقاصفين ولقاصفين) والأمانة تقتضي إثبات ما في الأصل والإشارة إلى الروايات الأخرى في الحواشي، لا العكس. هذا وقد نسي المحقق حذف اللام الأولى من (للمذنبين) ليتّسق الكلام ففضحت تصرفه. وقد تكرر هذا الصنيع من المحقق وهو أمر لا تقره أصول التحقيق العلمي .

١٨ - ص ٣٤٨ س١ : «ونجا ينجو إذا استخرج الوتر {من الشجر}». هكذا عند المحقق، والذي في الأصل (من بطن الشاة). وهذا إخلال واضح بالأمانة العلمية وخروج من مناهج التحقيق وإفساد للنّص. فالمحقق الفاضل حين أعياه المعنى حذف ما في الأصل، ثُم أقحم شيئًا لا يستقيم به المعنى أبدًا . وقال في الحاشية رقم (١): «في الأصل (من بطن الشاة). والذي في الأصل هو الوجه والصواب، قال ابن منظور عن الجوهري: و"أنشد بيت عبد الرحمن بن حسان - وهو موضوع الحديث - قال: وأصله الذي يتخذ أوتار القسيّ لأنه يخرج ما في المصارين من النَّجْو" (اللسان: بزا/ نجا)» أقول: والمصارين إنما تكون في بطن الشاة لا في الشّجر.

١٩- ص٣٥٢ : س٩ : «فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء (الأساةُ)»، كذا قرأه المحقق، والذي في الأصل (الشفاء) مكان (الأساة) فبدلها المحقق بناءً على ما في شرح الفصيح لأنه لم يستوعب أسلوب ابن خالويه، والأخير يعلم أن للبيت روايات منها ما أثبته ومنها ما ألحقه المصحح ولم يتنبه له المحقق، فقد وردت في حاشية المخطوط عبارة سقطت من الأصل وألحقها المصحح، وهي قول ابن خالويه (الرواية الأساة). والحاصل أنّ ما كتب في الأصل مقصود. وما أضيف في حواشي المخطوط هو من صميم النص إلا أنه سقط فأضافه مصحح المخطوطة. وهو ثابت في غير كتاب من كتب المصنف. ويقوي ما ذهبتُ إليه ويؤيده موضعان آخران مماثلان تمامًا لهذا الموضع، فقد جاء في ص ٢٦٣:

« رماني بأمر كنت منه ووالدي
بريئًا ومن أجل الطويّ رماني

ولم يقل بريئين، و"من جول" الصواب» هذه عبارة

المصنف وهذا أسلوبه، أنشد البيت كما سمعه من ابن مجاهد، ثم أشار إلى أن صواب الرواية (من جول) مكان (من أجل). غير أن المحقق الفاضل رأى أن العبارة غير واضحة فتدخل فيها وصاغها هكذا: «ولم يقل: بريئين. {ويروى} "ومن جول" {وهو} الصواب». أضاف المحقق الكلمتين المحصورتين، ولا حاجة لإقحامهما، إذ إن ذلك منهج المصنف وأسلوبه وهو واضح. بل لعل قول المحقق (يروى) هو خلاف قول المصنف (والصواب كذا) لأن المصنف قطع بأن صواب الرواية (من جول) في حين أضاف المحقق لفظًا يفيد الاحتمال.

أما الموضع الآخر المشابه لما نحن فيه، والذي يشرح ما أردناه، فهو قول المصنف (٥٤٧/٢): «أنشدني أبو عليّ الروذريّ:

وبالجسم مني بيّنًا لو نظرته
شُحُوبٌ وإن تستخبري العين تُخبرِ

قال أبو عبدالله: الرواية الصحيحة: وإن تستنجدي الدمع ينجدِ». فهذا يؤكد لك أمانة ابن خالويه وإثباته الروايات على اختلافها كما سمعها من شيوخه، ثم يشفعها بما يحفظ من الروايات الصحيحة. فما كان للمحقق أن يبدله، وقد علم أن المصنف يحفظ هذه الروايات وغيرها وأن هذه الأبيات برواياتها المختلفة وردت في مصنفات ابن خالويه على صور مختلفة ولكن لكل مقام ما يناسبه. وليس ابن خالويه الحافظ الثّبت ممّن تفوته مثل هذه الأمور حتى يستدركها عليه المحقق ويطلق يده بالإضافة والحذف.

٢٠ - ص٣٦٦ س١٢: «ولآمرنّهم فليبتكن آذان الأنعام» كذا أثبتها المحقق. والذي في الأصل (ولأمنينهم فليبتكن آذان الأنعام) وقد كان في الآية خطأ، لعلّ المحقق أراد أن يعربه فأعجمه، وصواب الآية ﴿ولأُمَنِّيَنَّهُم ولآمرنّهم فليبتكنّ آذان الأنعام﴾ {١١٩/النساء} فحذف المصنف أو الناسخ (ولآمرنّهم) وحذف المحقق (ولأمنينهم) وضاعت الآية بين الغفلة والاجتهاد، ولم يتنبه المحقق إلى شيء من هذا، والله المستعان.

٢١ - ص٣٨٣ س١٥: قرأ المحقق: «فالجواب في ذلك أن الاختلاف في القرآن على ضربين: اختلاف تغاير وليس ذلك الكلام - بحمد الله {موجودًا في القرآن}» هذه عبارة المحقق، والذي في الأصل: (فالجواب في ذلك أن الاختلاف في القرآن على ضربين: اختلاف تغاير وليس ذلك في الكلام بحمد الله ...). ووجه الكلام وصواب العبارة عندي - هو: (فالجواب في ذلك أن الاختلاف في الكلام على ضربين: اختلاف تغاير وليس ذلك في القرآن بحمد الله ...) ولو أن المحقق عكس ما أخطأ فيه الناسخ أو وهم فيه المصنف لاستقامت العبارة كما أثبتُّها هنا، إذ كيف يزعم زاعم أن في القرآن ضربين من الاختلاف ثم ينفي أحدهما. وكيف يكون في القرآن اختلاف تغاير وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟ هذا تناقض صريح. ولو علّق الشيخ هذا الكتاب في ذهنه بكثرة الردّ لتذكر أن هذه العبارة أو نحوها قد مرّ ذكرها في أول هذا الكتاب (ص ٢٣)، يقول المصنّف: «لأن الاختلاف على ضربين: اختلاف تغاير، وليس ذلك - بحمد الله في القرآن»، وهذه العبارة تصحح ما أفسده المحقق وتؤيد ما ذهبت إليه. ويؤخذ على المحقق عدم معايشته الكتاب - هذا إذا لم يكن العمل فيه جماعيًا - ولا يطالب كل من يحقق كتابًا بحفظه، لكن المتوقع أن كثرة المرّ ومعاودة الكرّ في الكتاب تجعل كثيرًا من نصوصه عالقًا بذهن من يحققه، فلو مرّ بنص في كتاب يشبه ما في كتابه تنبه له دون شك، فكيف بنصّ تكرر في الكتاب الذي يعمل فيه؟ ولكن المحقق مرّ بالموضع في أول الكتاب ثم نسيه وراح يعدل في النص بما يحلو له خارجًا بذلك عما تقتضيه بديهيات الأمانة العلمية.

٢٢ - ص٤٢٠ س١: «ما نفعني مال قط» أضاف المحقق كلمة (قط) وليست في الأصل، وأشار في الحاشية رقم (١) إلى أنه أضافها من مسند أحمد. أقول: مثل هذه الإضافة مكانها الحواشي لا المتن، إذ ليس من الضرورة أن يكن مرجع ابن خالويه هو مسند أحمد. وقد تكرر هذا التصرف من المحقق وهو مخالفة واضحة لأصول التحقيق.

٢٣- ص٤٢٠ س٦: «قرأ عاصم برواية ابن {ذكوان} الصُّدْفَيْن» أقحم المحقق هنا (ابن ذكوان) فأفسد كل

شيء. والخطأ هنا لايخفى على من له مطالعة عابرة في القراءات ؛ لأن ابن ذكوان لا يروي عن عاصم من أي طريق. والذي حمل المحقق على هذا الخطأ أن في حواشي المخطوط إضافة غير واضحة، المقروء منها: (برواية) ولعل المراد هو (برواية أبي بكر) – أحد رَاوِيَيْ عاصم – وهذا ما يؤكده ابن مجاهد في كتاب السبعة[1] إذ يقو : «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "الصُّدُفَيْن"، وروى حفص عن عاصم "الصَّدَفَيْن" ...». ولو أثبت المحقق المقروء، ثم بسط وجوه القراءة في الحواشي – كما فعلت – لسلم من مثل هذا التخبُّط المزري .

ب – مخالفة الأصل بالحذف منه :

مضت في الدراسة شواهد كثيرة على ما أغفله المحقق أو أسقطه اجتهاداً، وهي تغنينا عن تقصي ما حذفه من الأصل، متعمدًا كان أو ساهيًا. هذا مع خطورة الحذف وما يحدثه من الإرباك. وهو عندي أسوأ من الزيادة، إذ بإمكانك إسقاط الزائد، أمّا النقص فسدّه متعذّر. وقد يقع الحذف دون قصد ولكن يلزمنا مراجعة الأصول. ففي ص ٣٣٩ س ٢ ، مثلاً، وقع تكرار في الأصل حيث قال المصنف: «... قرأ نافع وعاصم رُبَمَا» فكرر الناسخ جزءًا من العبارة وفي غمرة اهتمام المحقق بالعبارة المكررة حذف هو من العبارة فعلاً فقال: (نافع وعاصم رُبَما) فأسقط الفعل (قرأ) فأصلح من جهة وأفسد من أخرى .

بالإضافة إلى كل ما مضى فإنني لم أتقصّ الحروف التي حذفها المحقق كواو العطف التي حذفها في عشرات المواضع مع الحاجة إليها، انظر مثلاً (ص: ٢٢، ٥٤، ٧٠، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ٢٠٨، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٦)، ولا الفاءات والهمزات ولا حروف الجر كالباء واللام فذلك أمر سيطول به الكلام، مع أنه من صميم الشواهد على مفارقة المحقق أمانة النقل ودليل على حريته في التصرف وإطلاقه يده في الكتاب حذفًا وإضافة.

وقد أصلح المحقق أشياء ولم يشر إليها في مواضعها ولا ذكر ذلك في مقدمة التحقيق ولا في غيرها، فإن كان قصده تجنب إثقال الحواشي فهذا صنيع يشكر عليه ويسجل في حسنات تحقيقه؛ لأنه أصاب في بعض تصحيحاته، بالرغم من أنه أثقل حواشيه بأشياء لاتمت للبحث بكبير صلة. كما أن عدم الإشارة إلى منهج التحقيق مطلقًا يعد إخلالاً بالأمانة العلمية خصوصًا وأن المصنف مع اجتهاده وقع في كثير من الخطأ من حيث أراد إصلاحه. وهنا يحتاج الباحث إلى المقابلة بين ما في الأصل وما أصلحه المحقق ليقف على الصواب. فقد جاء – مثلاً – في ص ٢١٣ س٤ «فإذا طلبوا في غير السبت لم يدركوها إلا بمؤونة» هكذا في الأصل، ولكن المحقق أصلح الفعل (طلبوا) ليصبح (طلبوها) ولم يشر إلى ذلك، بالرغم من سلامة ما في الأصل. ثمّ غير كلمة (مؤونة) فجعلها (مؤنة) وأخطأ؛ لأن التي في الأصل صحيحة بالغة وهي فعولة من التعب والشدة. وأساء من الناحية الفنية لأنه حصرها بين حاصرتين كأنه جلبها من خارج النص ولم يذكر سببًا لذلك، فأخلّ بالمتعارف عليه في أصول التحقيق وقواعد التحرير والكتابة.

فالمحقق هنا أصلح النص بما تراءى له ولم يوفق إلى إضافة جديد، وخدع القارئ ودلّس وحرمه من الوقوف على ما في الأصل. ومن هنا يكون التسامح في مثل هذه الحالات جناية على المؤلف والقارئ.

وقد كنت أعددت قائمة ضمت عشرات المواضع التي أصلحها المحقق ولم يشر إليها، ثم حذفتها من هذه التعليقات حذر الإطالة وخشية الإملال.

ثالثًا – أوهام المحقق :

أ – أشياء وهم فيها المحقق أو تبع فيها وهم المصنّف أو الناسخ :

في أصل الكتاب أخطاء وأوهام، ومهمّة المحقق تصحيحها والتنبيه عليها، وقد مرّ بها الدكتور العثيمين عابرًا ولم يوفّق إلى اكتشاف كثير منها. وكان حين يكتشف خطأ ولو يسيرًا يهوّله ويصنع له حاشية مطولة كما فعل في ص٢٧ وص٣٦١ بل في المقدمة التي دخل بها إلى الكتاب، وكلّ هذا مذكور في مواضعه. وإليك بعض أوهامه وفوائته :

١ / ص١٣س١١ : جاء في الأصل: «حدثنا عبدالله بن عبد الحكم، قال أخبرنا الشافعي ...» وقد مرّ في السطر الخامس قبله أن المحدّث عن الشافعي هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وليس عبد الله الأب؛ لأن محمداً بن عبد الله من تلامذة الشافعي، أما أبوه فهو من تلامذة الإمام مالك مما يجعله في طبقة الشافعي، وقد يكون مقدّمًا عليه زمانًا (انظر: غاية النهاية ٢/٩٦). وقد فات المحقق هنا أن اسم محمد قد سقط من السياق بفعل الناسخ أو المصنف، وأوّل العبارة يصحّح آخرها.

٢ / ص١٤ س١٢ : جاء في الأصل: «... أن أبا عبيد حدثني، قال: حدثنا ابن أبي خيثمة ...». قوله (أبا عبيد) خطأ في الأصل تبعه المحقق ولم يقف عنده كعادته في كثير من نظائره؛ لأن ابن خالويه لا يحدّث عن أحد علمناه بهذه الكنية، وإنما الصواب (ابن عبيد)، وهما اثنان: محمد ابن عبيد الفقيه، وأبو الحسن علي بن عبيد البزاز الحافظ. والمراد هنا الأخير (أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد البزاز)، لأنه هو الذي يحدث عن ابن أبي خيثمة. والدليل على ذلك أن المصنف قال بعد ثلاثة أسطر: «... أن أبا الحسن الحافظ حدثني عن ابن أبي خيثمة» وأبو الحسن الحافظ هو ابن عبيد الذي نعني. وعدم التحقق هنا هو الذي قاد المحقق إلى جعلهما شخصًا واحدًا في مسرد شيوخ ابن خالويه ، قائلاً (ص ٣٢) : «ويكثر المؤلف من الإسناد عن محمد بن عبيد الشافعي الفقيه ويذكره أحيانًا بـ(أبو الحسن بن عبيد ... وأبو سعيد الحسن بن عبيد) ...» فجعل الشيخين شخصًا واحدًا وحباه كنيتين أيضًا (أبو الحسن وأبو سعيد). وهذا تخليط، والصواب أن أبا الحسن ابن عبيد وابن عبيد شخص واحد إلا أنه غير محمد بن عبيد الفقيه الشافعي، وكنيته أبو عبدالله. والمصنف كثير الرواية عنه، حدّثه بقراءة الإمام الشافعي على القُسط وأخبار أخرى. وهذا أشبه بتخليطه في المقدمة (ص٢٠) حيث جعل من شيوخ المصنف (القاضي الجليل الحسين بن إسماعيل المحاملي، أبو عبدالله) – هكذا – ثم أعاد ذكره (ص٢٩) يحسبه شيخًا آخر وسماه الحسين بن إسماعيل ، وهو هو . ولعلّ كثرة الكُنَى والألقاب حجبت عنه الصّواب.

٣ / ص٣٠ س١١ : «حدثنا أبوعبدالله القطان الشيخ الصالح، أملاه عليّ من أصله ...» هنا تصحيف لم يفطن له المحقق، وذلك أن الصّواب هنا (أبو عبدالله العطّار) – بالعين والراء – لا بُدّ من ذاك؛ لأن من شيوخ المصنّف أبا حفص القطان وأبا عبدالله العطار – والأخير هو المراد هنا – وهو محمد ابن مخلد، وكثيرًا ما يصفُه ابن خالويه بالشيخ الصّالح – كما ههنا – وكما في شرح المقصورة الدريدية لابن خالويه (ص ٣٦٣)، وكما في الجزء الثاني من إعراب القراءات (٢/٣٤٨)، بل وجدت ابن جُمَيْع الصيداوي يلقبه أيضًا بالشيخ الصالح[١٠]. ويزيدك أُنسًا بصحة ما ذهبت إليه أني وجدت الناسخ حين مرّ باسم (أبان بن يزيد العطّار) صحّفه أيضًا فجعله (القطّان)، ومع أن الأخير علم مشهور إلاّ أن الأستاذ المحقق مرّ به مصحفًا هكذا (ص٣٩) من نسخته فلم يحرّك ساكنًا، ولا دفعه هذا إلى الربط بين الموضعين والتحقّق، إلا اجتهاده بأن جعل للقطان كنيتين (أبو حفص وأبو عبد الله) وليس كما زعم، وقد أخطأ ثلاث مرات!

٤ / ص٣٣ س٩: «فوثبت رجله» كذا في الأصل – بالباء الموحدة – وتابعه المحقق، والصحيح (فَوَثِئَتْ) بالياء المثناة من تحت. والوَثْيُ شبه فسخ في المفصل، وهو في اللحم كالكسر في العظم، والأفصح الوَثْء بالهمز[١١] .

٥ / ص٣٤ س٤ : «أم الوليد سَنُّورتي – كذا – وغزوان ذكرها، وقد أعتقتها» في الأصل (أعتقتها) وتابعه المحقق، والصواب: (أعتقتهما) بضمير التثنية: للسنّورة وذكرها؛ لأنه قال: (وغزوان حُرٌّ وأم الوليد) فوقع العتق عليهما معًا. وأخطأ كذلك في ضبط (سَنُّورتي) حيث فتح السين وضم النون المشددة، والصواب كسر السين وفتح النون المشددة .

٦ / ص ٤٣ س ١٣ : «قلاصًا إلى أوكارها» كذا في الأصل، ولم يتنبه المحقق إلى أنه خطأ في اللغة والرواية، وليس للقلاص (أوكار) والصحيح (أكوار) جمع (كور).

٧ / ص٤٥ س ٤ : «... عن طلحة (بن) عبد الرحمن،

(عن) عوسجة عن البراء ...» هكذا أثبتها المحقق. والصواب (عن طلحة عن عبد الرحمن ابن عوسجة عن البراء ...» وطلحة هو ابن مصرّف اليامي، وعبد الرحمن ابن عوسجة كوفي ثقة (توفي سنة ٨٢هـ)، والبراء بن عازب رضي الله عنهم. والحديث في سنن ابن ماجة في كتاب الصلاة، باب حسن الصوت في القرآن . ومرجع مثل هذا التخليط هو ضعف التخريج وإهمال الأعلام، وهو كثير سيأتي.

٨/ ص٦٢ س ٦ : «يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ بالنصب، كذلك قرأ الأعرج على تقدير: (وسخرنا الطير)». هذا من وهم المصنف - رحمه الله - وتبعه المحقق؛ لأن قراءة النصب هي قراءة القراء كلّهم، وليست موضع خلاف في سورة سبأ. وتنسب للأعرج قراءة (الطيرُ) رفعًا، وهي أيضًا لأبي عمرو في رواية عبد الوارث، ولأبي عبد الرحمن السُّلمي، يرفعونها عطفًا على (يا جبالُ). ومرّ بها المحقق دون تمحيص(١٢).

٩/ ص ٦٦ س١٤ : «... وفرسًا من بنات الغمراء» هكذا في الأصل، وأثبتها المحقق على علاّتها، ثم اجتهد في الشرح والتأويل وزعم أنه لم يجد هذا في أسماء خيل العرب، ووضع لذلك حاشية مطولة - سيأتي الحديث عنها - وقال : «لعلّ الصواب من بنات الغمر وهو فرس جحّاف ابن حكيم» وأورد له أشعارًا واستطرد معرفًا به وذكر نحو عشرة مصادر فيها أخبار الجحاف وأشعاره وغير ذلك مما ليس له أدنى صلة بما هو فيه. والصواب (وفرسًا من بنات الغبراء) - بالباء الموحدة من تحتها - والغبراء معروفة مشهورة وهي لبني زهير وهي خالة داحس، وذهب على المحقق أن داحس والغبراء من الخيل الأعلام عند العرب(١٣).

١٠/ ص ٨٣ س١ : «تلقيتها عن عمرو» كذا في الأصل وعند المحقق، والصواب (عن عميّ) والتصحيح من كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة(١٤). والعجيب أن المحقق رجع إلى كتاب المجاز كما تفيد حواشيه ومع ذلك لم يتنبه إلى الصّواب.

١١/ ص ٨٣ س٩ : «فمن اتبع هداي» (٣٨/البقرة) كذا في الأصل وعند المحقق، وهو تحريف لم يتنبّه له المحقق، والصواب (فمن تبع) من غير ألف في أوله.

١٢/ ص١٠١ س٧ : «... لأن هذه اللفظة رويت عن رسول الله ﷺ أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: "نعما بالمال الصالح"». وهم المصنف لأن الثابت أن حديث النبي ﷺ كان لعمرو بن العاص وليس لابنه عبد الله. وتبعه المحقق الذي خرّج الحديث من المُسْنَد ولم يتنبّه إلى أن حديث النبي ﷺ - كما في المسند - كان لعمرو. وهو كذلك في غريب الحديث للهروي(١٥)، وعنه نقل في اللسان (مادة : نعم). وليس الأمر بجديد، فقد وقع ابن زنجلة (ت نحو سنة ٤٠٠هـ) صاحب كتاب حجة القراءات (ص ١٤٦) فيما وقع فيه المحقق هنا فنقل عبارة ابن خالويه بما فيها من وهم في الرواية، دون تدبُّر . (ولنا مع ابن زنجلة وقفات حرّرناها تكشف عن سطوه على كتاب ابن خالويه، كشفها لنا اتباعه أوهام الأخير حذو القذة بالقذة).

١٣/ ص١١٩ س١٢ : «... قال أكثر النحويين: هما لغتان: القَرح والقُرح ... وفرّق الكسائيّ بينهما ...» لم يتحقق الدكتور من هذا، ولا أعلمنا بأحدٍ من هؤلاء النحويين الموصوفين بالكثرة - كعادته في إهمال التوثيق - والذي فرّق بينهما هو الفرّاء لا الكسائي(١٦). ولقائل أن يقول: هذا غير بعيد، إذ ربّما حكى الفراء قول شيخه الكسائي، ولكن أبا جعفر النحاس يثبت أن الكسائي والأخفش قالا: هما واحد، ومصداق هذا قول الأخفش نفسه في معاني القرآن له : (هما كالضَّعف والضُّعف)(١٧). وهذا من ضعف التحقيق، ولو تعود الدكتور المحقق عرض هذه النقول على مظانّها لأفاد واستفاد.

١٤/ ص١٨٤ س٧ : «... فالجواب في ذلك أن الكسائي ذكر أربعة أحرف اللّواتي ... فإذا كان قبلها حرف من حروف الحلق {الحاء} الطاء والظاء والصاد والضاد والعين والغين والخاء والقاف امتنعتْ من الإمالة ...» في هذه العبارة عدة إشكالات :

١ - قال المصنف (حروف الحلق) وهو وهم تابعه عليه المحقق، والصواب أن حروف الاستعلاء هي التي تمنع

الإمالة ومن بينها حرفان من حروف الحلق. وقد أحال المصنف على هذا الموضع في الجزء الثاني من كتابه هذا (ص٤٩٦) وقال (حروف الاستعلاء السبعة التي قدمت ذكرها فيما سلف من الكتاب. ولم يرجعنا المحقق إلى هذا الموضع حين مرّ به ولو فعل لاكتشف ما وقع فيه من التخليط. وذكرها المصنف أيضًا في كتابه إعراب ثلاثين سورة (ص ١٥٩) وسمّاها حروف الاستعلاء وهي كذلك، فتركها المحقق بما فيها من خطأ .

٢ - لم يكتف المحقق باتباع وهم المصنف الذي أقحم حرف العين، بل أقحم حرف {الحاء} فزاد الأمر سوءًا بمخالفته أصل الكتاب ومخالفة علماء الأصوات؛ لأن العين والحاء ليسا من حروف الاستعلاء، وبحذفهما يصحّ العدد (٧) الذي ذكره المصنف. ولم يتنبّه المحقق الفاضل إلى مجرّد الحساب .

٣ - قال المصنف (أربعة أحرف اللّواتي ...) وأثبتها المحقق كما هي، ويبدو أن صوابها (الأربعة الأحرف اللواتي) أو (أربعة الأحرف اللواتي). والله أعلم.

١٥ / ص١٨٩ س٤ : «لأنهما في مصحف أبي مكتوبين بالياء» هكذا في الأصل (مكتوبين) أثبتها المحقق على مافيها من لحن، والصواب (مكتوبان) رفعًا على خبر إنّ، ولا وجه للنصب هنا.

١٦ / ص٢٦٨ س ١٠: «ولا يهتدي إلاّ حتى أن يهدى» في الأصل كلمة كأنها (حتى) أثبتها المحقق ولا يحتملها السياق على كل حال، والمعنى واضح بدونها، وحذفها والإشارة إلى ذلك أوفق .

١٧ / ص٢٨٧ س ١٠: «لأن الاسم منوّنًا، فإذا استقبله ...» ترك المحقق خبر (إن) منصوبًا وهو كلمة (منونًا) كما في الأصل وهو لحن واضح والصواب الرفع (منونٌ)، ثم أقحم الفاء ليقيم العبارة، ولا حاجة لإضافتها وإنما صواب العبارة هو: (لأن الاسم المنون إذا استقبله ألف ولام جاز ترك التنوين) هكذا قرأتها ولعلّه الوجه.

١٨ / ص٢٩٦ س١٤: «في هذه السورة أربعة وخمسون ياء إضافة اختلفوا في ثمانية عشر منها ....» ههنا ثلاثة أغلاط في تذكير العدد وتأنيثه والصحيح: (أربع وخمسون، وثماني عشرة) لأن الياء كالمتفق على تأنيثها. ويبدو أنه سها عنها لأنه حين عثر على خطأ كهذا في باب العدد (ص ٣٦١) حصره بين هلالين في المتن ووضع أمامه علامة استفهام وصنع له حاشية هكذا (عشر أوجه؟(١)) ولو أنه أصلحها ومضى كما فعل في كثير من المواضع لكان أليق به، ولكن هذا هو (النفخ) الذي وصم به محقّقنا الأستاذ عطّار في ص٨٠ من مقدمته .

١٩ / ص٣١١ س ١٠: «... وفيها قراءة ثالثة: قرأ عيسى الأعرج ....» كذا في الأصل ومرّ بها المحقق عابرًا. وليس في القراء أحد علمناه اسمه عيسى الأعرج، بل المراد عيسى بن عمر، والأعرج، وهما اثنان: عبدالرحمن ابن هرمز الأعرج، وحميد بن قيس الأعرج، والمراد هنا الأول. ولكن سقطت واو العطف بين العلمين في الأصل ولم يتنبه المحقق إلى هذا. والأدهى أن حواشي المحقق تفيد أنه رجع إلى كتاب المحتسب لابن جني (٣٤٤/١) وفيه عيسى والأعرج وجعفر ابن محمد. وتفيد أيضًا أنه رجع إلى البحر المحيط (٣١٦/٥) وفيه أيضًا (جعفر بن محمد والأعرج وعيسى) ولاحظْ تقديم أبي حيان الأعرج على عيسى هنا ومع ذلك لم يتنبّه أستاذنا. ولو راجع المحقق مختصر الشواذ - الذي طالما أهمل مراجعته، وكان ينبغي أن يكون عمدة مراجعه - لوجدها في ص٦٤ منه هكذا: (عيسى والأعرج) ولا تعليق .

٢٠ / ص٣٢١ س١٠: «وهذه الآية من إحدى نفاذ قدرة الله ....» هكذا جاءت هذه العبارة في الأصل وتبدو غير مستقيمة، ومرّ بها المحقق وتركها على حالها. ولعلها تستقيم بإضافة كلمة (آيات أو علامات) لتصبح (من إحدى {آيات} نفاذ قدرة الله) وهذا ما فعلته وأشرت إليه في الحاشية. ولا أدري كيف ساغت العبارة للمحقق الفاضل !

٢١ / ص٣٣٣ س٢: «عن عيسى بن عمر وأبو عمرو..» كذا في الأصل، وهو لحن من الناسخ أو المصحح لأنها كتبت في الأصل بقلم معتمد عندي، ولم يتنبّه المحقق لموقعها الإعرابي، ولا أصلحها. والصواب (أبي عمرو)، عطفًا على عيسى .

٢٢ / ص ٣٣٧ س ١: «من هذه القراءة يوجب أن

الجبال قد زالت ...» كذا في الأصل، وهي قلقة، ونقلها المحقق كما هي. وأراها تستقيم بإضافة الفعل (قرأ) لتصبح: (من [قرأ] هذه القراءة يوجب ...).

٢٣ / ص٣٤٧ س ١٥: «ونجا ينجو إذا استكنه السكران ...» كذا في الأصل - بكاف ثم نون - وأثبتها المحقق ولم يتنبّه، ولا يستقيم المعنى بها. والصواب استنكه - بتقديم النون على الكاف - إذا شمّ رائحة فم السكران ونكهته، ويؤيّد ذلك أن الرواية في بعض المصادر، كغريب الحديث للحربي واللسان والصحاح: (نكهت) مكان (نجوت). وفي حديث شارب الخمر: استنكهوه: أي شموا نكهته ورائحة فمه. وقال ابن منظور (في اللسان: نجا): نجوت فلانًا إذا استنكهته، وأنشد بيت الشاهد. والعجيب أن المحقق الفاضل وقف على البيت في اللسان كما تفيد حواشيه فلم ينبهه على خطأ الرواية أو الناسخ في الأصل الذي يحققه.

٢٤ / ص٣٥٤: «احتجوا بقراءة أُبَيّ: لا هادي لمن أضلّه الله» قوله: (أضلّه) وهم ذهب على المحقق والصواب (أضلّ). وقد سبقه إلى ذلك ابن زنجلة في حجة القراءات (ص٣٨٩) حيث نقل كلام ابن خالويه بالحرف، وهذا أحد المواضع التي كشفت لي سطو ابن زنجلة على كتاب ابن خالويه، وهو - أعني السطو - ما لاحظه أيضًا المحقق الفاضل. وقد ذكر الفراء [١٨] أن قراءة أبي (أضلّ)، وفي مختصر الشواذ لابن خالويه، والبحر المحيط أنها (أضل) اتفقوا جميعًا على ذلك، وفاتت على المحقق.

٢٥ / ص٣٦٢ س٥: «روى نصر وعبيد وعبّاس وداود الأودي عن أبي عمرو ...» لم يتنبّه المحقق إلى أن ما ههنا مخالف لما في السَّبعة (ص٣٧٦). وكتاب ابن خالويه يشرح كتاب السبعة ويتابعه. والسند هناك يبدأ بعلي بن نصر - لا بنصر كما في كتاب ابن خالويه - وعلي بن نصر بن علي الجهضمي، أحد رواة أبي عمرو، أما نصر فيروي عن أبيه عن أبي عمرو، فالصواب إذن ما في السبعة. ولم يمحّص المحقق ولا فحص أسانيد الكتاب. والمؤسف أنّه رجع إلى كتاب السبعة في هذا الموضع كما تفيد حواشيه، ولكن رجوعه كعدمه، يدلك على ذلك أن الصفحة التي وقع فيها هذا الوهم من كتاب السبعة هي (ص ٣٧٦) وأثبتها المحقق في حواشيه (١٧٦) وأخطأ. كذلك فاته أمر آخر في السطر العاشر من الصفحة نفسها (أعني ٣٦٢ من كتابه) حيث جاء في الأصل: (وفي هذه السورة ياءان) والذي في كتاب السبعة، وفي الصفحة نفسها التي وهم المحقق في رقمها الصحيح، يقول ابن مجاهد: (في هذه السورة ثلاث ياءات) وهو الصواب، والياء الثالثة هي قوله تعالى (فاتقون) ولم يلاحظ المحقق ذلك ولا قابله. ثم أخطأ مرة رابعة في هذه الصفحة حيث وضع الرقم (١) في المتن مكررًا في موضعين: في السطر الأول والخامس، مع أن حواشيه حملت الرقمين (١) و(٢). ويلوم الشيخ غيره على التقصير في التحقيق وعدم مراجعة الأصول !!!

٢٦ / ص٣٦٦ س٢: «وغدًا لا يجمع على غدايا» كذا في الأصل، والصواب (غداة) وهو كذلك في اللسان (غدا)، من عبارة ابن السكيت. وفي هذه الصفحة ستة أخطاء أخرى سترد في مواضعها.

٢٧ / ص٣٧٠ :

عبادك يخطئون وأنت ربٌّ
بكفّيك المنايا لا تموت

كذا جاء هذا البيت في الأصل، ولم يتنبّه المحقق إلى أن هذه الرواية لاشاهد فيها على المسألة. والصحيح (يَخْطَأُون) لأنه جعله على وزن أثِمَ يأثَم - بفتح الثاء - وهذا البيت من أقوى الشواهد على اضطراب رواية الشواهد عند السابقين خصوصًا في قافيته لأنها وردت على الميم في معظم المصادر ولأن البيت من قصيدة ميمية.

٢٨ / ص٣٨١ س١١: «وقرأ حمزة والكسائي ... أمال الهمزة لمجيء الياء وأمال النون لمجاورة الهمزة» كذا في الأصل، والصواب (أمالا) في الموضعين، لأنهما قارئان: حمزة والكسائي.

٢٩ / ص٣٨٥ س٧: «أثبتها نافع وأبو عمرو وصلاً وحذفها وقفًا ليكونا متبعين للمصحف» كذا في الأصل، وفاتت على المحقق، وكان الوجه أن يصلحها لتصبح (حذفاها) لأنهما قارئان، والسياق يؤكد تصويبنا.

٣٠ / ص٣٨٦ س١٠: (أما قراءة عاصم ... وكسروا النون لالتقاء الساكنين وكسروا الهاء لمجاورة حرف

مكسور)، في هذه العبارة أربع ملاحظات: الأولى أنه خالف الأصل فرسم (وكسروا) بالواو، وهي في الأصل بالفاء، والثانية أنه لم يتنبه إلى خطأ الأصل حيث جاء فيه (فكسروا) وهو وهم لأن الحديث عن واحد وهو عاصم. والثالثة أنه لما قال (كسروا) ثم عطف احتاج فغيّر ما في الأصل وهو (كسر) إلى (كسروا)، فأفسد المعنى وخالف الأصل. أمّا الملاحظة الرابعة فقد أصلح كلمة (مكسور) وهي في الأصل (مكسورة) ولم يشر إلى ما أصلحه في حواشيه. وفي الصفحة تجاوزات أخرى ترد في مكانها، كلها منافية للأمانة العلمية وتدقيق الأصول ومراجعتها.

٣١/ ص٣٩٥ س٩: «فمن قرأ بالياء فلقوله ينصرونه ولم يقل: تنصرونه» هكذا في الأصل وتابعه المحقق، ولعلّ الوجه (تنصره) وهو ما يؤكده السياق، بل هي كذلك في حجة القراءات لابن زنجلة (ص ٤١٨) وهذا الكتاب - كما قدمت - أشبه بنسخة أخرى من كتاب ابن خالويه في كثير من نصوصه.

٣٢/ ص٣٩٦ س٨: «هذا والٍ بيّن الولاية ... هذا وليٌّ بيّن الولاية» هكذا في الأصل وتبعه المحقق، وصواب العبارة: (هذا والٍ حسن الولاية ... ووليّ بيّن الولاية) بوضع (حسن) مكان (بين) في العبارة الأولى، وهي أجود في المعنى. وهذا التصويب من كتابنا نفسه فقد مرّت العبارة من قبلُ بنصّها (ص٢٣٤) والمؤسف أن المحقق مرّ بها فعلاً وأفسدها بإقحام لفظة (لا) هناك، ولم تعلق بذهنه رغم ذلك، ويحتاج التحقيق إلى شيء من الحضور، ولا نشك في حضور الشيخ ولكن تقوى عندنا الشُّبهة بأن هذا العمل جماعيّ.

٣٣/ ص٣٩٧ س٥: «فإن قيل بما تنصب عُقْبًا» هكذا في الأصل وهكذا تركها المحقق والصواب (بم).

٣٤/ ص٤٠٢ س٧: «كقوله "إلى الله مرجعهم"» هكذا في الأصل، والصواب (مرجعكم) ولم يتنبّه لها المحقق بالرغم من أنها آية قرآنية. وليس في القرآن آية بهذا اللفظ، وحين راجعها المحقق راجعها في كتاب سيبويه، ولو رجع إلى المصحف أو حتى إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لتبيّن له أن ما ذكره وهم؛ لأن (مرجعهم) في القرآن خمسة مواضع ليس فيها لفظ الجلالة، أو لعله أراد: (إلى الله مرجعكم) وهو موضعان في (المائدة) وموضع في (هود).

٣٥/ ص ٤٠٣ س ١٠: «وقالوا المشتى...» والذي في الأصل(المشتا) وصححها المحقق بالألف الليّنه لعلّه ظنها خطأ في الرسم. ولو راجع المصدر الذي نقل عنه المصنّف وهو كتاب سيبويه (١٩)، لوجد أنها (المشتاة)، وسقطت الهاء سهوًا. إلاّ أن ضعف التحقيق وإهمال توثيق النصوص وإرجاعها إلى مظانها عاد على المحقق وعمله بكثير من أوجه القصور.

٣٦/ ص٤٠٤: في بيت المخبّل: «إذا دلجوا بالليل يدعون كوثرا» كذا في الأصل، وتبعه المحقق، مع أن حواشيه تفيد الرجوع إلى ديوان المخبل وكتاب سيبويه والخزانة وغيرها، ولو تدبر هذه المصادر لوجد الرواية فيها كلّها (أدلجوا) بالألف في أول الفعل، وهو المحفوظ.

٣٧/ ص٤١٠ س١٠: «وهو الاختيار عندي أنهم شدّدوا ...» كذا في الأصل وتابعه المحقق. والذي استقام عندي حذف (هو) لتصبح العبارة: (والاختيار عندي أنهم شددوا ...).

٣٨/ ص٤١٢ س١١: «تغرب في طين سوداء» كذا في الأصل وتابعه المحقق، ولعل الصواب (طينة) لأنه وصفها بمؤنث وهو قوله (سوداء).

٣٩/ ص٤١٧ س٦: «وكان ذو القرنين عمد إلى الحديد فجعله أطباقًا وجعل بينهما الفحم والحطب ووضع عليه المحلاج يعني المفتاح». في هذه العبارة وهم في ثلاثة مواضع في الأصل، ولم يتنبّه لها المحقق: الأول قوله (بينهما) والصواب (بينها) عودًا على الأطباق. والثاني والثالث قوله: (المفتاح) و(المحلاج) والصواب: (المنفاخ) و(الحملاج) - بتقديم الحاء على الميم - كما في اللسان (حملج) وهو منفاخ الصايغ، والمنفاخ - بميم بعدها نون ثم فاء، معروف. فأين مراجعة الأصول؟

٤٠/ ص٤١٨ س ٦: «لأن الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف غير مهموز». كذا في الأصل وعند المحقق، ولعلّ الصواب (غير مهموزة) عودًا على الأسماء.

أشياء أخرى تركها كما في الأصل ولم يصلحها :

الصفحة	السطر	خطأ الأصل والمحقق	الصواب	التعليق
١٩	٥	نزل صحف إبراهيم	نزلت	
١٩	٧	لثمان عشرة	لثماني	
٤١	١١	يقرأ بنا القرآن	يقرئنا	
٥١	١٠	لجمع	الجمع	
٥٢	٦	وألف التي قبلها	والألف	
٥٣	٣	خطامها	خاطمها	هكذا الرواية
٧٣	٤	وفي الهاء، لغة أخرى وهو حذف الواو	وهي	
٩٤	٣	وقرأ الكسائي بحذف هاتين	هاءين	
٩٧	٩	شعيب بن الحجاب	الحبحاب	
١٣٣	٨	ومن نصب جعله خبراً	جعلها	عود الضمير على كلمة (حسنة)
١٤٦	١٤	أن يكون استثقل بضمتين	الضمتين	
١٧٦	١٢	وإنما يهمز من الياءات ماكان زائدة	زائداً	
١٨٢	١٢	وكقراءة عاصم ونافع ... أراد	أرادا	
١٩٣	٦	بالجمع على الاستفهامين	بالجمع بين	
٢١٧	١٤	ولقي الياءَ ساكنًا آخر	ساكنٌ	
٢٣٠	٦	أفلتوا من هذا الحرب	من هذه	
٢٥٦	١٢	يبدآن بالمفعول قبل الفاعلين	بالمفعولين	
٢٥٨	٦	جعل الرؤية ... وعظة	عظةً	
٢٧٨	٩	وقرأ الباقون ... جعلوا فاعلاً	جعلوه	
٢٩٢	٦	قرأ حمزة والكسائي وحفص... جعلاه	جعلوه	لأنهم ثلاثة
٣١٧	٨	قد كذبوا فيما أوعدوا	وعدوا	
٣٧٥	٧	ومن قرأ بالياء فقال	قال	

ب - اجتهاد غير موفَّق :

اجتهد المحقق - ثبَّت الله أجره - في بعض المواضع التي يكتنفها شيء من الغموض، ولم يكن التوفيق حليفه في أكثرها، ومن ذلك:

١ / ص ١٧٨ س١١ : «لما كانت الرّحمة تأنيثها غير {جائز} جاز تذكيره» في الأصل بياض قرأه المحقق وقدّره كما ترى بكلمة {جائز} المحصورة هذه، والذي صحّ عندي وقرأته: {حقيقي} فتكون العبارة (الرحمة تأنيثها غير حقيقي) ولعل ما ذهبت إليه هو الوجه؛ لأن الرحمة مؤنثة أصلاً فكيف يكون تأنيثها غير جائز؟

٢ / ص٢٥٥ س٩ : «قرأ ابن كثير وحمزة وحفص عن عاصم "هار"». كذا في الأصل، وعلق عليه المحقق في الحاشية رقم (١) بقوله: "من المعلوم أن رواية حفص عن عاصم (هارٍ) كقراءة الباقين. وفي زاد المسير: ٣/٥٠٢ قال: (وعن عاصم كالقراءتين) فلعله هنا يريد (وأبو بكر عن عاصم فأخطأ هو أو الناسخ). قلت: لم يخطئ المصنف ولا

الناسخ، بل أخطأ المحقق؛ لأن (الفتح) المنصوص عليه هنا ليس (النَّصب) وإنما المراد التفخيم الذي هو ضد الإمالة. ولعل مما لايغيب على من شدا شيئًا من القراءات أن الفتح والكسر مرادفان للتفخيم والإمالة. وعلى ذلك فالقراءة صحيحة بالغة، والتعليق باطل.

٣/ ص٢٦٥ س١١ : «ومعناه يبسطكم عن البحر» هكذا قرأ المحقق مافي الأصل، وهو يبدو كذلك للمتعجّل، غير أن حرف الجر هنا يشبه أن يكون (على)، يؤيده المعنى والاستعمال؛ لأنك تقول بسطته على كذا، ولا يقال بسطته عن كذا كما ذهب إليه المحقق. وفي آخر هذه الفقرة عبارة غامضة أعياني رسمها، قرأها المحقق (وهذا المعنى موجود في النشر لغير هذا بسير وغيره) وتركها هكذا دون الإشارة إلى غموضها واضطرابها. ولو أنه رسمها كما وجدها ثم أشار إلى عجزه عن قراءتها لكان ذلك ما تقتضيه الأمانة العلمية. أما صنيع المحقق هذا فإنه يوهم أنها كذلك في الأصل، وليس الأمر كما صنع. وحين مررت بهذا الموضع رسمت العبارة كما هي في الأصل، وقلت معلقًا في الحاشية: "هذه عبارة غامضة لم أفهم مراده منها، ولم أجد ما يزيل غموضها في مصنفاته ولا مثيلاتها، وكأن المصنف أراد أن معنى البث موجود في القراءتين".

٤/ ص٢٧٠ س١٥ : «لأن أفعل إذا كان صفة أو {؟} لم ينصرف» هكذا وضع المحقق علامة الاستفهام وقال في الحاشية (٢) (كلمة لم أتبينها) وتقرأ هذه العبارة عندي هكذا: (لأن أفعل إذا كانت صفة أو صُحْبَة لم ينصرف) أراد: إذا كانت صفة أو مصحوبة بمن نحو (فحيّوا بأحسن منها) لم تنصرف.

٥/ ص٣٢١ س٩ : قرأ المحقق «الصنوان نخلات يَتَفَرّعْنَ {عن} أصل واحد، من قولهم: العم صنو الأب» هنا تصرّف المحقق في النص ثم وهم. أما التصرف فَوَضْعُهُ {عن} مكان {من} وهي أوضح ما تكون في الأصل، ولعلّ الذي دعاه إلى هذا إخلال الناسخ بضبط الفعل (يتفرعن) حيث عكس فحرّك العين وأسكن النون، فقرأها المحقق (عنْ) وفاته أن (من) موجودة بعدها. وأما الوهم فقد ظن المحقق - كما في الحاشية رقم (٤) - أن عبارة (من قولهم) هي تصحيف أو نحوه، وصوابه (ومنه العم) وذهب عليه أن هذا هو الأسلوب الشائع في الاستشهاد بالحديث عند كثير من الأئمة القدامى، وهو كثير في كتاب سيبويه وغيره، انظر مثلاً قول سيبويه: (أما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة ...) فهذا ليس من قولهم، إنما هو حديث صحيح في البخاري ومسلم (كتاب سيبويه ٣٩٦/١). فالذي في الأصل صحيح واجتهاد المحقق ليس سديدًا.

٦/ ص٣٣٢ س٧ : «لأن الكافر يعني أبا جهل» هذه عبارة المحقق الذي خالف الأصل ولم يحقق، وحاول أن يظهر فلاحًا فوضع كلمة (أبا) مكان كلمة (أبو) وظنّ أنه قوّم لحنًا، ثم قال في الحاشية (٢): في الأصل (أبو). قلتُ: مافي الأصل صحيح بالغ، لأن المحقق الفاضل لم يقرأ العبارة كما ينبغي فأسقط منها لفظًا وهو: (به)، وعبارة المصنف تقرأ هكذا: (لأن الكافر يُعْنَى به أبو جهل فقط) وبقراءة الفعل بالبناء للمجهول - وهو ما يقتضيه السياق - يصحّ ما في الأصل ويبطل اجتهاد المحقق.

٧/ ص٣٥٥ س١٥ : «العرب تقول: وحيت إليه وأوحيت ووحيت له وأوحيت له» قال المحقق في الحاشية (٢): هذه من فوائد ابن خالويه، لم يذكرها أبو حاتم السجستاني ولا الزجاج ولا الجواليقي في كتبهم المؤلفة في (ماجاء على فعلت وأفعلت). أقول: إن أراد المحقق - جزاه الله خيرًا - أن يثبت لابن خالويه فضلاً فإن لابن خالويه أفضالاً ثابتة إلاّ أن هذا ليس منها. وهذا الذي قاله المحقق مردود فقد ذكرها الخليل والفراء قبل هؤلاء جميعًا (٢٠).

٨ ص٣٧٢ س٨ : «فأما قراءة أبي جعفر فجعله مصدر خطىء خطأ مثل شرب شُربًا» هكذا ضبطها المحقق في النصّ وقال في الحاشية رقم (٣): «قراءة أبي جعفر هي قراءة ابن عامر إلاّ أن يكون قد ضم الخاء كما يفهم من تمثيله بشرب شُربًا ولم يسبق لقراءة أبي جعفر ذكر». أقول: فات المحقق أن المصدر الممثَّل به ههنا هو (شَرَبًا) بفتح الشين والراء - لأن قراءة أبي جعفر مثل قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وهي (خَطَأ) بالتحريك (٢١).

رابعًا - أخطاء الضبط والإملاء :

أساء المحقق في ضبط كثير من الألفاظ وأهمل ما يستحق الضبط وأسوأ من كل هذا أنه لم يتحرَّ الصواب حتى في ضبط بعض الآيات القرآنية. وليس قصدي أن أحصي على الرجل أنفاسه، ولكني أنبه إلى الظاهر من أخطائه وما تبادر لي أثناء قراءة واحدة للكتاب، وأكثر ما علقته هنا هو مما علق بذهني، ولو أنني قمت بمقابلة دقيقة لبانت أشياء ضعف ما أوقف عليه القارئ. وليصحبني القارئ صابراً مشكوراً مأجوراً - إن شاء الله - في بعض أخطاء الضبط والإملاء والتصحيف. وأستهلّ ذلك بشيء من سيئ ضبطه :

- ص٢٥٠ : في قول زياد الأعجم: (فإن أغيب فأنت الهامز اللُّمزة) .

ضبط المحقق الفعل (أغِيبُ) هكذا، وهو ضبط لا يليق بمحقق، فقد رفع الفعل المضارع بعد (إنْ) ولا بُدّ من جزمه لأنه فعل الشرط. وهو ليس من العويص لأنك إذا جزمته أسقطت الياء فكسرت عروضه وأخللت بالوزن، فلا بُدّ من قراءته على وجه يصحّ به النحو ويسلم به العروض مع موافقة الرواية، والوجه هو (أُغَيَّبْ) بالبناء للمجهول، يعني إذا غيَّبته المشيئة. أو (تَغَيَّبْتُ كُنْتَ) وهي رواية أيضًا. ورواه محقق الديوان (أغِبْ) فأصاب النحو وأخطأ العروض(٢٢).

وفي ص ٣٥٠ في أولها فقرة من أربعة أسطر تضمنت أربعة أخطاء في الضبط، والموضع بحاجة إلى الدقة، قال: (زيدٌ أفرهُ عبدًا وأفْرَهَ عَبْدٍ ... وكان هو العبدُ الفارهُ ... وأفره من عبيدٍ غيره ...) والصواب (أفرَهُ) و(العَبْدَ الفارهِ) و(عبيدِ).

وإليك بعض أخطاء الضبط والإملاء بإيجاز:

ص	س	الخطـــأ	الصواب والتعليق
٩	٩	أبو يونس القَويُّ	القَوَى - هكذا ضبطه المترجمون
١٤	٢.١	للهَزْلِ	للهَرَلِ - بالراء
		الحرنبد - الحرنبذين	الخرنبذ - الخرنبذين - بالخاء، وهذا تصحيف
٢٧	٢	أبتدى	أبتديُ
٣٣	١٤	الحمحمة	الجمجمة - بالجيم كما في الأصل وهي عدم الإبانة
٣٤	٣	سنُّورتي	سنُورتي
٤٤	٨	حليُها	حَليها
٤٤	٩	الحَليُ	الحَليُ
٤٤	١٠	ومالي	ومالتْ
٤٤	١١	زيارها والعَكَنْ	زنَّارُها والعُكَنْ
٤٥	٩	وأظللتْتُهم - هكذا	أَظَلَتْهم
٤٥	٢	كإذنه	كأذَنه (استماعه)
٥٢	٣	حسنٌ -	حُسْنُ (مضبوطة في الأصل)
٥٣	١٣	غير عمرُو بن عبيد	غير عمرو بن عبيد
٧٠	١٨	إماله	إمالة
٨١	١٠	ولّي دينِ	ولي دينِ
٨٩	٢	سُفْط	سَقَط
٨٩	٨	يَعَلُ،أنيابَهَا ، طرِبَ	يُعَلُّ، أنيابُها ، طَرِبَ

٩٣	١٦	من كلامُ	كلام
٩٨	٢	عَبُوقها	عَنُوقَها
١٢٧	١٤	مكنية	مكنيَّه
١٣٠	٧	الُموصى	الموصِي
١٣٧	٨	ابن أمُّ	ابن أمَّ
١٥٦	١٢	اجماع	إجماع
٢٠٥	١٣	الدَكُّ	الدُكُّ
٢٠٦	١٠	غوي	غوَىَ
٢٠٩	ح١	ظلالٌ	ضلال
٢٣٨	٨	فناظِرُهُ	فناظِرَهُ
٢٥٦	٤	أَفمنْ	أُفَمَنْ
٢٦٦	٧	بَشَرٌ	بشَرٌ
٢٦٦	٨	كل ما لتُذُّ به	الَتذُّ
٢٦٦	ح٢	لتفتتنه	لتفتنه
٢٧٨	١٢	وقبلها كسرةً	كسرةٌ
٢٨٥	٨	محصة	محضة
٢٨٥	١٤	ثلاثها	ثلاثتها
٢٩٢	٤	سرى ليلاً خيالاً	خيالٌ
٢٩٣	١٣	اشقو	اشقوا
٢٩٧	٧	إنَىَ	إنِّي
٢٩٧	٨	أرابكم (ثلاث مرات)	أراكم ، قصد رسم المصحف (أرنكم) ولم يراجعه
٣٠٠	٢	الكسئيُّ	الكسائي
٣١١	٣	تُبَلِّغَنيكُمُ	تُبْلِغنِّيكم
٣١٢	١٧	لفتْيَيته	لفتْيَتِه
٣٢٢	١٢	وَسَيَعَلَمَ	وَسَيَعْلَمُ
٣٣٠	٥	أظل الله زيداً فظل	أضلّ - فضلّ - بالضاد من الضلال
٣٣٤	٥٩	يبتدى	يبتدئ
٣٣٤	١٠	عن نصير صاحبُ	صاحبِ
٣٤٠	١١	سخرتُهم	سُخْرَتَهم
٣٤٦	١٤	قَنْطًا	قَنَطًا
٣٥٦	٦	متركون	متروكون
٣٥٨	٥	أحجاره	أحجارُه
٣٥٨	١٣	عن عاصم الحجدريُّ	الجحدريُّ
٣٦٠	٤/٢	يُلَحَدُ - سوِاء الملَحَد	يُلحِدُ - سوُاءِ - الملْحَد

٣٦٣	١٥	وُجُوهُكُم	وُجُوهَكُم
٣٦٥	١٠	مُؤَمَّر مؤمَّرون	مُؤْمَر، مُؤْمَرُون
٣٦٥	١١	مُهرة	مُهْرة
٣٦٨	٦	مَهُرَوِيَةَ	مَهْرَوِيَه
٣٧١	١	مهاجرَينَ	مهاجِرَيْنَ
٣٧٢	٤	شُرّبًا	شَرَبًا
٣٧٢	٦	مخطأ	مخطأ
٣٧٧	٥	الحمدُ لله	الحمد لله (قراءة الحسن البصري)
٣٨٢	٣	سَليم	سُلَيْم
٣٨٣	٦	أرقعُ	أرقعْ (جزم)
٣٨٦	٨	حرف ساكن	حرف ساكن
٣٨٨	٣	تُسَّاقَط، تُطَّهرون	تَسَّاقَطُ تَظَّاهرون
٣٩٢	٩	أنْ تَرَن	إنْ تَرَن
٤٠١	١٤/٨	تُعَلُّ - بُرْدُ	تَعُلُّ - بَرْدَ
٤٠٢	٥	ألفِ درهم	ألفَ درهمٍ
٤٠٣	٥	يقضى	يقضي
٤١٤	٩	خَتَنْتُهُ، خَتَنْهُ	خَتَنْتُهُ - خَتَنْهُ
٤١٧	١٤	يُفَقَهُ	يُفْقَهُ

هذه بعض أخطاء الضبط والإملاء التي وقعت من المحقق فأفسدت الكثير، ولكنّه ظلم النص أكثر حين أخلى كثيراً من ألفاظه من الضبط - وإن كان تركها عاريةً من الضبط أهون من إفسادها بالضبط الخطأ - ولكن القارئ بحاجة شديدة إلى الدقة في ضبط الألفاظ المشكلة ولا سيما في كتاب متخصص في القراءات القرآنية. والمؤسف أن معظم الألفاظ التي قصرَّ المحقق في ضبطها مضبوطة في الأصل وأمثّل لها بما في صفحة ٢٤٧ س١، التي جاء فيها: (السُّرطراط واللمص والرعدد الأصفر) كذا تركها المحقق، وهي في الأصل كما يلي: (السُّرطْراط واللمْصَ والرِعْدِيد الأصْفر) فأهمل المحقق الضبط الموجود في الأصل وذهب إلى أبعد من هذا فصحف (الرِّعْدِيد) إلى (الرعدد) ولو عمدت إلى تتبع مثل هذا أطلت وأمللت، إن لم أكن قد فعلت.

خامسًا - ضعف التوثيق والتخريج :

أ/ ضعف التوثيق :

إرجاع أقوال العلماء إلى مظانّها والمقابلة بين ما فيها وما نقل منها ضرورة مُلِحَّةٌ في التحقيق لأنه يكشف صحة النقل وعدمها ويبين دقة المصنف في التعامل مع نقوله ويكشف عن اختلاف النسخ ويجعل القارئ مطمئنًا واثقًا من العمل الذي بين يديه. وقد أهمل المحقق ذلك كثيرًا، انظر إلى هذه الأقوال :

١/ ص١٣٩ س١٥ : «لأن الفراء حكى عن عبد القيس أنها تقول أسل - هكذا - زيداً، فتدخل الألف الوصل على متحرك». أين قاله الفراء وكتبه مطبوعة؟ ولاحظ قطع المحقق همزة (اسل) وهو خطأ، وسكوته عن (الألف الوصل) والصواب (ألف الوصل)

٢/ ص١٢١ س١٢ : «وحكى ذلك الفراء». أين حكاه ؟

٣/ ص١٤٣ «والعرب تسمي الغسل مسحًا» قال

المحقق في الحاشية (١) ص١٤٤: «ولم أجد في مصادري من فسر هذه الآية بأن (المسح) غسل ...» قلت هذا قول أبي زيد ونقله الأزهري بسنده، وقاله ابن منظور نقلاً عن ابن الأثير وغيره فهل لسان العرب ليس من مصادر المحقق ؟

٤ / ص١٤٥ س٥ : «تقول العرب من ابوك ... تقول العرب فعلت ذلك من أجلك ومن إجلك ...» أين قالوه، ومن نقله عنهم ؟

٥ / ص٢٨٩ س١ : «وقال بعض النحويين ....» من هم ؟

٦ / ص٣٠٣ س٩ : «ذكر سيبويه رحمه الله أن من كسر التاء والنون ....» أين ذكره ؟

٧ / ص ٣٠٦ س٦ : «ورده بعض النحويين ....» من هم ؟

٨ / ص٣١٠ س٣ : «وقال الحُذّاق من النحويين ....» من ؟

٩ / ص ٣٣٠ س١٥ : «وقد رأيت النحويين يختارون التخفيف ....» من منهم ؟

١٠ / ص ٣٣٧ س١ : «وقد جاء ذلك في التفسير.» أين ؟

١١ / ص ٣٣٧ س١٦: «وقد مرّت علة ذلك في غير موضع» أين ؟

وأهمل المحقق ترقيم كثير من الآيات وإرجاعها إلى سورها بالرغم من سهولة المعالجة، ومن ذلك :

١٢ / ص١١٢ س١٨ : «وقرأ الكسائي في خمسة مواضع بالتخفيف: موضعين في (آل عمران) وفي (بني إسرائيل) و(الكهف) و(عسق)» ولم يشر إلى أرقام الآيات في الحواشي ولا المتن. وقد حرف المصنف أو الناسخ أيتين هنا ولم يتنبه المحقق الفاضل ولا حقق!

١٣ / ص٣٢٠ س٥ : «وقد ذكرت علّة ذلك في سورة الأعراف». أي آية؟

١٤ / ص٣٧٦: في هذه الصفحة أربع إحالات: «وقد ذكرت علة ذلك في (الأعراف) وفي (الرعد)، وقد ذكرت علته في (النساء)... وقد ذكرت علتها في البقرة».

ولم يتفضل المحقق بذكر رقم آية واحدة ولا صفحة من كتابه. أين خدمة النص والقارئ ؟

والمحقق لا يأبه بالإحالات - إلا ماندر - على الرغم مما فيها من إضاءة للنص وخدمة للقارئ ولا أدري ما الجهد الذي يتوقع من المحقق إذا لم يقدّم مثل هذه المساعدة للمطلع على كتابه. وهاك طائفة أخرى من الصفحات التي وقعت فيها إحالات وتجاوزها المحقق: ص٨٤ س٤، ص ٨٥ س ١٢، ١٣٢/١، ١٤٩/٦، ١٥٠/٧، ١٦٣ / ١، ١٦٤ / ٣، ١٧٠ / ١٤، ٢٣٢ / ١٦، ٤٩ / ٢ / ٧، ٣١٢ / ١٢، ٣١٦ / ٦، ٣١٩/٦، ٣٦٠ / ١١، ٣٩٣ /١٨، ٤٠٩/٢.

ب / ضعف التخريج :

أهمل المصنف تخريج كثير من الأحاديث وأبعاض الأحاديث، وكان يخرج كيفما اتفق، مرة يخرّج ومرة لا. وقد فوّت عليه ذلك اجتناء فوائد جمة، وأوقعه في كثير من التصحيف والتخليط في الأعلام والنصوص، وهاك قليلاً من كثير:

١ / ص ٣٨ س١٠ : «حدثنا عليّ ابن الصباح، قال: حدثنا فلان بن مسلم الخولاني ....» لم يتعب المحقق نفسه بمراجعة إسناد الحديث ولو فعل لعلم من فلان بن مسلم الخولاني هذا! وهذه فائدة لا تخفى أخلى المحقق الكتاب منها، وقد عرفته.

٢ / ص١٠١ س٧ : لم يخرج حديث «أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: نعما بالمال الصالح» ولو فعل لعرف أن الصواب أن قول الرسول ﷺ كان لعمرو بن العاص لا لعبد الله ابنه، وهذا من أوهام المصنف التي تابعه عليها المحقق.

٣ / ص٤١ س١١ : «كان رسول الله ﷺ يقرأ بنا القرآن» كذا قرأها المحقق فصحّف وأفسد اللغة، لأنه لا يقال (يقرأ بنا) والصواب (يقرئنا) ولو خرّجه لاجتنب الوقوع في مثل هذا التصحيف، والحديث بلفظه في بعض الصّحاح.

٤ / ص٤٢ س٣: «حدثنا إسماعيل ابن رافع، أبو رافع، عن رجل لم يسمّه عن عبد الله بن عمرو ....» لم يعرف برجال هذا السند ولا خرّج الحديث ولو فعل لوقف على الرجل المجهول، وقد وقفت عليه.

٥ / ٦ / : لم يخرِّج حديث أم هانئ (ص٤١): «كنت أسمع صوت النبي ....» ولا حديث أبي هريرة ص (٤٥) «ما من قوم جلسوا في بيت ....» وغير ذلك كثير..

كذلك مرت بالمصنف أجزاء من أحاديث لم يقف عندها ولا تنبه لها، من ذلك:

٧ / ص٨٢ س ١: قولهم «زلة العالم» وهو جزء من حديث بعض الصحابة وعندي تفصيله.

٨ / ص٨٨ س١٢: «وفي العود يقال: مجامرهم الألوة» لم يخرجه وهو جزء من حديث شريف في بعض الصحاح.

٩ / ص١٩٤ س١: «أأضرب الملا» جزء من حديث شريف لم يقف عنده.

١٠ / ص٢٨٣ س٧: «إنه عَمِل غيرَ صالح ....» في قراءة النبي ﷺ لم يخرجه، وهو مخرّج عند العلماء.

١١ / ص٣٩٨ س٩: «ترمي الأرض أفلاذ كبدها» لم يخرجها وهي قطعة من حديث بعض الصحابة.

ج / التخليط في الشواهد :

نسب المحقق كثيراً من الأبيات المجهولة القائل في الكتاب وردها إلى قائليها ومظانّها، وهذا ممّا يحمد له، وعجز عن نسبة كثير ممّا وقفت في نسبته؛ فهناك أحد عشر بيتًا في الجزء الأول لم يعرف المحقق قائليها وقد عرفتهم بتوفيق الله وهي عند المحقق في الصفحات: ٤٨، ٩٩، ١٤١، ١٥٦، ١٦٥ ، ١٨٣ ، ٢٧٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧، ٣٩١، ٤١٤. ولا نؤاخذه بذلك فهذا جهده. ولكن يؤخذ على المحقق أنه إذا لم يعرف البيت سكت سكوتًا مطبقًا والأمانة تقتضي أن ننبه على ما قصر عنه جهدنا ولم يبلغه علمنا، وليس في ذلك عيب. ومن الأبيات التي سكت عنها ماجاء في الصفحات: (٢٤٦، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٣١، ٣٦٧). وقد فاته بيت في ص ٢٧٣ لم يعزه ثم عزاه بأخرة في ص٤٠٩، وهذا دليل ضعف المراجعة.

وربما ذكر المحقق بعض العبارات الموهمة كقوله (ص٩٩)؛ عن بيت تُبِّع: (لم أجده في مصادره) غير أن من مصادر المحقق كتاب (الزاهر) لابن الأنباري كما يفيد فهرست مراجعه والبيت موجود فيه ومعزو. هذا وقد صحّف المحقق بعض ألفاظ البيت المشار إليه .

ويُؤْتَى المحقق من إغفاله مصنفات شيوخ ابن خالويه كابن الأنباري، بل أغفل بعض مصنفات المؤلف كالشواذ، وهذه مصادر أصيلة أولية، وسيأتي بيان ذلك. ومن أمثلة التخبط في الشواهد ما يأتي:

ص ٢٠٠ : في الأصل بيت مضطرب مصحّف جداً وهو قوله :

قد كنت خراجًا ولوجًا ...

وبعده في الأصل (لي في بلاد) ولا معنى لها، وقرأها المصنف (أي في بلاد) ولا يساعده الرسم على ما قرأ، ولا ضرورة ولا معنى للفظة هنا، ولا صلة لها بما قبلها وما بعدها، وحذفها والإشارة إلى ذلك أولى.

ص ٢٢٢: أورد المصنف بيتين لعبد الرحمن بن حسان، قرأ المحقق البيت الثاني منهما هكذا:

إذ تتركوه وهو يدعوكم
بالنسب الأدنى وبالجامع

وقال في الحاشية (٣): «الثاني روايته : إذ تركوه وهو يدعوهم» .

والذي في الأصل والديوان (إذ يتركوه وهو يدعوهم) ولا أدري لم خالف المحقق ما في الأصل وما في الديوان واختار: (تتركوه) وهي في الأصل (يتركوه) و(يدعوكم) على الخطاب وهي في الأصل والديوان (يدعوهم) على الغيبة ؟

ص ٢٢٥: في قول الشاعر:

عيوا بأمرهم كما عيت ببيضتها الحمامة

ترك المحقق التحقيق في نسبة البيت لمن عزاه له - والبيت مختلف في نسبته، فهو لطرفة أو سلامة بن جندل أو عبيد بن الأبرص - وراح يبحث في أشياء ليست من

صميم الحاشية، فاستطرد في عزو بيت آخر جاء في معرض شرحه لكلمة (النشم) وهو ضرب من الشجر معروف، وقد كفانا المصنف مؤونة شرحه حيث شرحه في المتن بما يغني عن الإعادة والزيادة وعن إثقال الحواشي. وهذا هو الاستسمان بالورم، وسيأتي الحديث عن إثقال الحواشي في موضع آخر ولكنا رأينا المحقق ينصرف عن الأهم ويستطرد في شرح ما الإشارة إليه كافية.

ﷺ قرأ المحقق قول النابغة :

أسرت عليه من الجوزاء سارية

تزجي الشمال عليها جامد البرد

في الأصل (عليه) وهي الرواية المحفوظة في معلقته فجعلها المحقق (عليها)، و(البرد) فيها ياء في الأصل فحذفها ولم يشر إلى ذلك.

ص٢٩٢ : جاء في نسخة المحقق :

سرى ليلاً خيالاً من سليمى

فأرقني وأصحابي هجود

وجاء في الحاشية رقم (١): «هو عمرو بن معد يكرب، ديوانه: ١٢٨ وروايته فيه :

أمن ريحانه الداعي السميع

يؤرقني وأصحابي هجوع»

وهذا من أوضح أمثلة التخبط والتخليط . فقد نصب المحقق كلمة (خيالاً) وهذا لحن فاحش؛ فهي مرفوعة في الأصل أينما أنشدت، ولا وجه لنصبها. ونسب المحقق البيت لعمرو بن معد يكرب وظنّه رواية في بيته المشهور الذي ذكره في الحاشية. والصحيح أنهما بيتان مختلفان لشاعرين مختلفين ، والصحيح أيضًا أن البيت الذي أورده ابن خالويه هو للمرقّش وهو من مفضلّية أصمعية مشهورة .

هذا والحديث عن الشواهد يطول، وقد وقع متفرقًا في كثير مما علقناه كالتصحيف وغيره.

سادسًا - الحواشي والترقيم :

أ/ إثقال الحواشي :

حشّى المصنّف الكتاب بحواشٍ أكثرها مفيد، وأحسن حين أصلح بعض الأشياء الطفيفة ولم يذكرها في حواشيه حتى لا يثقلها. والمأخذ عليه أنه لم يشر إلى ذلك في خطبة تحقيقه على عادة المحققين، حتى يوجد لنفسه العذر في التّصرف. وهو مع اختصاره فيما اختصر واقتصاره على ما اقتصر وتركه أشياء كان المنهج العلمي يقتضي ذكرها، قد أثقل حواشيه بأشياء ذكرها لا يضيف جديدًا إلى عمله، بل ربما قدحت فيه، ومن ذلك :

١ / ص٦٧ : حاشية (٣): أطال الحديث عن بنات الغمراء - والصحيح الغبراء - وقد صحفها وأجحف في الشرح ولم يأت بطائل، فزعم أنه لم يجدها في أسماء خيل العرب وراح يتأوّل (بَلَعَلٌ) ثم ذكر أحد عشر مصدرًا وأحال القارئ على نحو خمسة عشر موضعًا منها. وإذا لم يجد المحقق حَلاً في هذه المراجع على كثرتها فما جدوى الإحالة عليها؟ ثم أكمل بقية الحاشية بالحديث عن الجحاف بن حكيم وأشعاره وأخباره ثم انتقل إلى التعريف بالصحابي مجاشع بن مسعود، وهو علم تكفي الإشارة الموجزة إليه، والإحالة على مصدر لترجمته. غير أن المحقق أطال في ذكر مراجع سيرته ثم عرّف بحفيد له يحمل اسمه مترجم له في الجرح والتعديل! ما ضرورة كلّ هذا وما صلته بما نحن فيه؟ ليته صرف هذه الحاشية إلى شرح بعض المفردات الواردة في النص مثل السيف الذي صحّف صفته وكلمة (اللّزبات) وصيغة (أَفْعَلْتُ فُلاَنًا: إذا وجدتُه كذا) إلى آخر ما يفيد المطالع لهذا الكتاب . وقد ذكرت في موضع سابق (ص ٣٠) لم كانت هذه الحاشية بأسطرها السبعة عشر باطلةً.

٢ / ص٨٤ : هنا ترك المحقق إصلاح ما في كتابه موضوع التحقيق وراح يصلح أشياء في كتب الآخرين، وليته أفلح! قال في الحاشية (٤): (معاني القرآن للأخفش ٣٠٩/١، وفيه: ["قال بعضهم" وهو خطأ ظاهر "صوابه قرأ بعضهم"]) أخطأ المحقق لا الأخفش؛ لأن ماظنه خطأ هنا هو أسلوب الأخفش الذي يسير عليه في جميع كتابه وهو أيضًا أسلوب الجلّة من العلماء، ولو طالع المحقق كتاب الأخفش لدلّه تكرار هذا الأسلوب فيه على أنه تعبير

مقصود، وهو أمر جرى عليه الأخفش وغيره.

٣/ ص١٢٣ : جاء في المتن: (واعتبر قراءته) فوضع لها المحقق حاشية قال فيها: في الأصل (قراءة) ولم يدقق المحقق لأنها في الأصل مصححة ومضبوطة وتقرأ (قراءته) فهذه الحاشية باطلة.

٤/ ص١٩٥ : في الحاشية رقم (١) نسب المحقق بيت عبد الشارق الجهني، ثم ذكر أنه من قصيدة اختارها أبو تمام، وأورد من القصيدة تسعة أبيات أطال بها الحاشية بلا جدوى، وقصّر في أشياء، منها :

١ - البيت ينسب لعبد الشارق ولغيره (سلمة بن الحجاج) ولم يحقق في ذلك.

٢ - صحّف (بُهْثَة) بالثاء المثلثة إلى (بهتة) بالمثناة، فأخطأ.

٣ - ضبط كلمة (يوم) بالفتح والصواب بالرفع.

٤ - في اللسان/ ملأ - وهو الموضع الذي أحالنا عليه المحقق وأيضًا في مادة (بهث) - جاء البيت برواية غير رواية المصنّف ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٥ - لم يشرح معنى (بُهْثَة) ولاعرّفهم وهم حيٌّ من العرب.

قصّر المحقق في كل هذا ولو أنه صرف الحاشية إلى ماهو من صميمها ومن صلبها لكان أجدى وأنفع من تحويلها إلى موضع اختيارات أدبية.

٥/ ص٢٥٣ : هنا أورد المصنف بيتًا من أبيات المعاياة وهو قول الشاعر :

اتقِ اللَّهَ والصَّلاةَ فَدعْهَا

إنَّ في الصومِ والصَّلاةِ فسادا

ومرّ به المحقق عابرًا، وقال لم أقف على قائله وسيذكره المؤلف ثانية. وعدم التعقيب والشرح لمثل هذا الشاهد قد يوقع في خطأ الفهم، فالكتاب يتعلق بالقرآن، والبيت فيه نهي عن الصلاة والصوم، والمحقق أدرى بالكتاب من غيره لطول صحبته له، فكان عليه إزالة الإبهام والغموض بفك الإلغاز وشرح الألفاظ المعمّاة، لأن الذي يقرأ هذا البيت من غير أهل الاختصاص يداخله سوء فهم إذا لم يعرف أن هذا لغز وأن معنى (الصلاة) ههنا: الكنيسة، والصوم: عرة النعام، يعني سلحه. ولا يقال إن العذر اجتناب إثقال الحواشي، فهذه الصفحة بالتحديد نسب فيها المحقق بيتًا للأعشى ثم ساق في الحاشية سبعة أبيات من أول قصيدة الأعشى، وشرح الغامض أولى من الاستطراد في الإنشاد، وليست الحواشي موضع اختيارات أدبية كما أسلفت.

وليس هذا هو الموضع الوحيد في الكتاب، ففي ص٢٠٦ ساق المصنف أيضًا بيتًا من أبيات الإلغاز والمعاياة وهو قول الشاعر يصف قوسًا :

معطّفة الأثناء ليس فصيلها

برازئها دَرًّا ولا ميت غوى

لم يشرحه المصنف ولا أشار المحقق إلى ما تضمنه من لُغز، بل أساء في ضبط بعض ألفاظه فأخلّ بعروضه.

٦/ ص٢٩٤ : في هذه الصفحة بيتان مضى الحديث عنهما في أول الكتاب ، ووضع لهما المحقق الحاشيتين (١) و(٣) ولا حاجة لهما البتة، فقد مرّ البيتان في ص ١٨٢، ١٨٣ وصنع لهما المحقق الحاشيتين (٦) و(٢) وكان يكفيه الإحالة هنا على الصفحة فقط، كأن يقول : (انظر ص ١٨٣). ولم يعز المحقق البيت الثاني منهما هنا ولا هناك، مع أن البيت معزوٌّ في بعض المصادر التي اطلع عليها المحقق. ومازاد المحقق على أن أعاد هنا ما ذكره هناك في ص ١٨٣. وهذا عين الاستسمان بالورم الذي يرفضه المحقق.

٧/ ص٣٠٤ : في الحاشية رقم (٣) كتب المحقق تعليقًا المكان المناسب له هو حواشي كتاب شرح المقصورة الدُّرَيْدِيَّة للمؤلف؛ لأنه لم يقله في كتابنا هذا «ولحن المحقق في بعض ألفاظه فرفع (أبوبكر) وموضعه نصب». وحين قال المصنف مرةً كلامًا كهذا في كتابنا هذا (ص٩٩) مرّ به المحقق كأن لم يره وكان المنشد أيضًا ابن الأنباري وكان الإنشاد أيضًا في كتاب الزاهر. فالمحقق بطر حين عرف وحصر حين لم يعرف. ولم يكتف بذلك بل قال: «لم أجده في مصادري بهذه الرواية» وصحّفه وأفسد عروضه. والحق أن البيت مصحّف جداً في الأصل ولكنه موجود في

مصادر المحقق وأحدها كتاب الزاهر لابن الأنباري مع بيت آخر. ومع إقرار المحقق بأنه لم يجد البيت أورد ستة أبيات لشاعر آخر يظن أن بيت الشاهد أحدها، وكل هذا تطويل لا طائل من ورائه؛ لأن البيت معروف عزاه الأنباري في الزاهر وبعده أبيات، وفي القصيدة إقواء.

٨/ ص٣٤٧ : في الحاشية رقم (٢) علّق المحقق على بيت مصحف في الأصل جاءت فيه كلمة قال عنها المحقق: «في الأصل: المسند» أراد أنها تقرأ كذلك، والواقع أنها تقرأ (المشند) بالمعجمة كما في الأصل. وإنما ذكرت هذا لأن المحقق أشار إلى كلمة واحدة مصحفة في الأصل وأخطأ في قراءتها في حين أن البيت كلّه أو معظمه مصحف وغير واضح ولا مقروء. وما كان لي ولا كان له ولا كان لغيرنا أن يقرأه لولا أنه في (لسان العرب) ومع ذلك صحّف المحقق بعض ألفاظه وتدخّل في الأصل فغيّر الفعل (اطّاف) إلى (طاف) وقال في الحاشية رقم (٣) في الأصل (أطاف) فقطع الهمزة وليس الأمر كما ذكر بل هي بألف الوصل أوضح ما تكون في الأصل، ويؤيدها عروض البيت، فهذه الحاشية الأخيرة لَغْوٌ.

٩/ ص٣٥٨ : تناول المحقق هنا بيتين لذي الرمّة وقال: «وهما أول القصيدة، وقد خرّجهما محققه - يعني ديوان ذي الرمة - تخريجًا حسنًا وبعدهما ...» ثم أنشد أربعة أبيات بعد ذلك في وصف ربع ميّة ليس فيها ما يدعو لإيرادها، مع أن الشاهدين هما مطلع القصيدة. ثم ذكر خمسة مراجع أخرى - سوى الديوان - ورد فيها الشاهد، وليس ثمة مرجع أوثق من الديوان والاقتصار عليه يكفي. وكل هذا تطويل بلا جدوى.

١٠/ ص٣٧٠ : هنا فعل المحقق أكثر مما مضى حين مرّ ببيت أمية بن الأسكر فعزاه له وأورد من القصيدة ثمانية أبيات، في حاشية وقعت في نحو عشرين سطراً. وليته صرف الحاشية إلى ما يخدم النص؛ وفي روايات الشاهد اختلاف في المصادر التي أوردها؛ ففي بعضها (ليترك شيخه) مكان (غداة إذ) وفيها (حابا) بالحاء المهملة مكان (خابا) بالمعجمة، وهي رواية شيخ المؤلف - ابن الأنباري - في كتاب الزاهر، والأولى من (الحوب) وهو الإثم والثانية من الخيبة، ولعل رواية ابن الأنباري أشكل بما قبلها وبالمعنى. هذا وقد ضبط المحقق النون من كلمة (مُهَاجِرَيْنَ) بالفتح وهو غير معروف في المثنّى.

١١/ : ويكاد المصحف يدور في هذا الكتاب عدة مرات لكثرة استشهاد المصنف بالآيات أو بأبعاضها، وكان بإمكان المحقق الاستغناء عن كثير من الحواشي التي ذكر فيها أرقام الآيات مادامت أسماء السور مذكورة في المتن. وكان يكفيه فقط وضع رقم الآية بين حاصرتين هكذا: [ ] بعد اسم السورة مباشرة، وبذلك يستغني عن كثير من الحواشي التي أثقل بها الكتاب. انظر مثلاً ص ٣٥٠، الحواشي رقم (٤، ٥، ٦).

ب/ اعتماد حواشي المخطوطة كلّها خطأ في منهج التحقيق :

اعتمد المحقق الفاضل كثيراً من الحواشي التي أضيفت في هوامش المخطوطة، دون تفريق بين قلم المقابلة المعتمد وغيره، فكان يضيف من هذه الحواشي ما يحلو له متى شاء وكيفما اتفق. وهذا خطأ في منهج التحقيق لأنه يدخل في النص ما ليس منه. وقد جاءت في الأصل حواشٍ بأقلام مختلفة والمعتمد في النسخة التي عملنا عليها معًا ثلاثة أقلام: أحدها قلم أبي القاسم أحمد بن فرامرز بن سروين الأبهري - هكذا قرأته كما يساعد عليه الرسم - وقرأه المحقق الفاضل (أبو القاسم أحمد بن فرح ابن سر بن الأبهري) ولا يساعده الرسم على ما قرأ. والاسم على كل حال غير بيّن في الأصل، غير أن الذي شجعني على قراءته بالصورة التي أثبتُّها هو أنني وجدت القفطي في الإنباه (٣) قد ترجم لأديب لعله من هذه الأسرة اسمه (فرامرز بن ميشة الأبهري) فإن يكن الكاتب من ولده فلا يبعد لأن المترجم له درس على أصحاب أبي العلاء المعري. وقلم أبي القاسم الأبهري من مستهل الكتاب وحتى الورقة ٤٧٦/أ فرغ منه في شوال من سنة ست مئة. والقلم الثاني صاحبه مجهول ويبدأ بالورقة ٤٧٦/ب وينتهي بالورقة ٤٩٤/أ. أمّا القلم الثالث فيبدأ

بالورقة ٤٩٤/ب إلى آخر الكتاب، وهو قلم صديق بن عمر ابن محمد بن الحسن، وقد فرغ منه في آخر شهر ذي القعدة من شهور سنة ست مئة. وجاء في آخره (قوبل بأصل بحسب الإمكان).

وعلى حواشي المخطوط قلمان أحدهما دقيق مضبوط وهو قلم المقابلة المنصوص عليه في آخر الجزء الثاني وهو المعتمد عندي، والآخر يضيف قراءات غير معلّلة وهو ينقل من كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ومن تفسير أبي الليث السمرقندي وكلاهما متأخر عن ابن خالويه. ويستطيع القارئ التفريق بين القلمين بسهولة.

ولا يستطيع زاعم أن يجزم بأن جميع هذه الحواشي من صلب الأصل؛ لأن هناك أشياء لايمكن إضافتها إلى الأصل كوجوه التفسير والأخبار المذكورة في بعض الصفحات، وخير مثال لها ما جاء في الورقة ١٦٦/ب من وجوه التفسير المروية عن علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم . وقد نص كاتبها على أنها منقولة من تفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) وهو متأخر عن ابن خالويه كما ترى. وقد أحسن المحقق هنا حيث لم يجعلها من الأصل، ولكن لا أدري كيف امتنع عن إضافة ما ههنا ثم أضاف أشياء بالقلم نفسه في غير موضع ؟!

وتضمنت هذه الحواشي والتعليقات أيضًا مصطلحات ليست من أسلوب ابن خالويه ولا عهدناها في كتابه هذا ولا في غيره من مصنفاته. والمؤسف أن المحقق أقحم بعض هذه الحواشي فأضاف إلى الأصل ما ليس منه يقينًا، ومن ذلك ما وقع في الصفحات التالية :

ص١٥٤ س١ : «بنصب الياء والنون، ووافق شاميٌّ في النون» هذه العبارة مقحمة وأسلوبها جديد على الكتاب، وعبارة ابن خالويه في كتابنا هذا (أهل الشام)، وفي كتاب الشواذ: (بعض الشآمين) ولم أجد عنده غيرهما، ثم إن قلمها مخالف لقلم المقابلة المعتمد عندنا.

ص٣٠٧ س١٠ : أضاف المحقق عبارة مما علق في الحواشي تقول: «أما هشام فإنه قرأ بضم التاء والخلاف مثله» ولفظة (الخلاف) هذه غير معهودة في الكتاب.

ص٣٥٩ س٩ : هنا غيّر المحقق ما في الأصل اعتمادًا على ما في حواشي المخطوط وهي تعليقات بقلم غير معتمد عندنا، فقد جاء في الأصل : «قرأ ابن كثير وعاصم بالنون، وحجتهما ...» هكذا في الأصل، وغيّرها المحقق إلى (قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر برواية ابن ذكوان بالنون، وحجتهم...). أخل المحقق بأمانة النقل حيث أضاف (ابن عامر برواية ابن ذكوان) ولم يكتف بذلك بل تدخّل وأصلح قول المصنف (وحجتهما) وجعلها (وحجتهم) ليوافق ما أفسده، ثم قال في الحاشية (٣): «في الأصل "وحجتهما" وذلك أن ابن عامر ذكر في هامش الورقة مصححًا بعد كتابة النسخة، ولم يغير العبارة بعد ما ألحقه».

لا ... ما هكذا تورد الإبل؛ فنحن نعلم أن ابن خالويه يسير في كتابه هذا بإمام وهو (كتاب السبعة) لابن مجاهد، صرح بذلك في غير موضع. ولو رجع المحقق إلى المصدر المذكور ليتحقق مما فعل لوجد أن ابن مجاهد ينص على ابن كثير وعاصم فقط، تمامًا كما في الأصل الذي أفسده [٢٤].

وفي حين أضاف المحقق أشياء لم يستوثق من صلتها بالأصل، ترك أشياء هي من صميم الأصل فأحدث خللاً في النص، ومن ذلك ما جاء في ص١٥٥ س٧: حيث قرأ المحقق (وروى {عن} حفصٌ - هكذا بالرفع - كل ذلك بالتاء إلاّ في "يس") وعلّق المحقق على ذلك في الحاشية رقم (٦) قائلاً: (في الأصل "عنه"). أقول: الذي في الأصل صحيح؛ لأن المحقق أهمل عبارة من أصل الكتاب أثبتت في الحاشية بقلم المقابلة، وصواب العبارة: (قرأ عاصم بالياء إلاّ في سورة يوسف، وروى عنه حفصٌ كل ذلك بالتاء إلاّ في يس) ويدلك على أن الصحيح هو (عنه) وليس (عن) أن الاسم جاء بعده مضبوطًا في الأصل بضمتين على الصاد (حفصٌ) - هكذا - فلو كانت (عن) لا نخفض بها الاسم (حفص). ثم إن الرواية ليست عن حفص وإنما المرويّ عنه عاصم، والذي يروي عنه هو حفص[٢٥].

والمؤسف أن المحقق الفاضل تدخل ولم يدقق فنسي الاسم مرفوعًا كما في الأصل، فأين ذهب عمل حرف الجر؟.

وانظر أيضًا الصفحات: ٦٥، ١٦١، ٢١٩، ٣٥٠ وغيرها. وإنما المراد هنا التمثيل لا الحصر والتقصي.

ج / أمور فنيّة :

أشير هنا بإيجاز إلى بعض الفوائت الفنية، ومنها:

١ – سقوط بعض أرقام الحواشي من المتن، ففي ص ١٣٥ س٨ سقط رقم الحاشية (١) بسبب إهمال مراجعة الأصول. ويؤخذ على المحقق في هذه الحاشية أنه أرجع رأي الفراء وقوله إلى كتاب (الجنى الداني) يحكيه عن السيرافي عن الفراء مع أن كتب الفراء موجودة مطبوعة والعبارة بنصّها هناك.

٢ – ص٢٨٣ س١٤ : هنا سقط رقم الحاشية (١) من المتن. وهذه الحاشية باطلة كلّها؛ لأن ما في الأصل صحيح ولم يتأمّله المحقق وقد مضى تفصيله (انظر: إثقال الحواشي).

٣- ص٢٣٣ س٧ : حين مرّ المحقق هنا بقراءة ابن عمر على رسول الله ﷺ وضع رقم (١) في المتن، وصنع حاشية قال فيها: «تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب» وهذه حاشية لاغناء فيها، وتركُها البتة أفضل، وإلاّ فأي فائدة من قوله (أول الكتاب) إذا لم يذكر رقم الصفحة ؟ ولكن يبدو أنه هروب من التخريج لأنني حين راجعت أول الكتاب وجدت ذلك في (ص١٤) ووجدت الحديث غير مخرج هناك مع أنه مما روي في كتب السنن وفيه تضعيف!

٤ – ص ٣٢٣ : في الحاشية رقم (٢) قال المحقق: «هو امرؤ القيس ، والبيتان في ديوانه : ١٥٤ من قصيدته التي مطلعها» – هكذا – وانتهت الصفحة وانتهى الكلام وسقط مطلع القصيدة . فأين مراجعة الأصول التي نسب المحقق بعض المحققين إلى التقصير فيها في مقدمته (ص٤٧). هذا وقد وجدت المحقق وقع في أسوأ مما وقع فيه محقق شرح المقصورة بالرغم من كثرة مآخذ الدكتور عليه !

٥ – ص٣٩١ : في الحاشية رقم (١) أورد المحقق بيتًا ونصف بيت لضابئ بن الحارث وسقطت بقية الشعر، وهي موضع الاستشهاد ولم يراجعه. والشعر على نقصه صحّف المحقق بعض ألفاظه.

٦- ص ٣٩٤ : اضطربت هنا أرقام الحواشي بما لا يطابق ما في المتن، فوقع الرقمان (١) و(٢) مكان الرقمين (٤) و(٥). وفي هذه الصفحة والصفحة المقابلة نحو سبعة أخطاء مابين حذف وتصحيف ووهم، ذكرت في مواضعها.

٧ – ص ٢٤٢ : هنا عرّف بأبي جعفر يزيد بن القعقاع في الحاشية رقم (٥) مع أن يزيداً ورد ذكره في عدة مواضع قبل هذا أولها ص ١٦. وقد تكرر مثل هذا.

٨ – ص ٢٧٣ : ورد في هذه الصفحة بيت لابن أحمر: (تفقأ فوقه ...) ولم يعزه في الصفحة ذاتها كالمعهود، وإنما عزاه لاحقًا في ص ٢٧٤.

٩ – ص ٣١٥ س ١١ : جاء في الأصل: «قرأ أبو حيوة الأسدي»، وهذا من وهم المصنف أو تصحيف الناسخ، والصواب (جُوَيَّة الأسدي) وتركه المحقق على حاله وهو خطأ قطعًا، ورجع إلى أكثر من نسخة من (معاني القرآن للفراء) وهو الأصل الذي أخذ عنه ابن خالويه، كذلك رجع إلى غاية النهاية لابن الجزري، ووجد الاسم الصحيح، ومع ذلك تركه في المتن على ما فيه من تصحيف. ولو أنه رجع إلى مختصر الشواذ لابن خالويه – الذي طالما أهمل الرجوع إليه – لوجد الاسم (جُوَيَّة). ولا أدري كيف استقام للمحقق أن يجيز نكاح الثريا بجمعه بين الشّامي واليماني؟ فجوية أسدي وأبو حيوة حضرمي، وهذا وحده كافٍ لإثبات الصواب وإصلاحه في المتن والإشارة إلى الوهم في الحواشي.

د/ الترقيم :

تميّز الكتاب بحسن الإخراج وجمال الحرف ووضوحه ، ولكنه تميّز أيضًا بكثير من مظاهر سوء الترقيم، فالمحقق يضع علامة الوقف قبل انتهاء الكلام ويقحم كثيراً من علامات الترقيم في غير مواضعها فيخل بالمعنى، وهذا كتاب في القراءات والترقيم فيه ضروري

وحيوي. وأشير هنا إلى أشياء يسيرة من الجزء الأول وأترك الباقي لفطنة القارئ:

ص٥ س٧ : أنهى المحقق الفقرة بالسطر السابع، والكلام لم يتمّ بعد واستهل فقرة جديدة مما اضطره إلى إقحام واو على الأصل يستأنف بها الكلام، وغيّر قول المصنف (ذهب حمزة إلى ما حدثني ابن مجاهد ...) لتصبح (وذهب حمزة كما حدثني ...) وهذا إخلال بالأمانة. وتكرر ذلك في الصفحة التالية (ص٦) حيث أنهى الفقرة بالسطر الثامن رغم اتصال الكلام، فأفسد السياق.

وفي ص٢٩١ : وهنا أنهى الفقرة بالسطر الثالث عشر (... يقال: هذه سُرىً.) رغم الاتصال الوثيق بين الكلامين، ثم استهل فقرة جديدة وأقحم واوًا للاستئناف (وأخبرني بذلك ابن دريد عن أبي حاتم). ما الذي أخبر به ابن دريد؟ لا شيء على ترتيب المحقق! ووجه الكلام: (يقال هذه سُرىً؛ أخبرني بذلك ابن دريد عن أبي حاتم.) وهذا النص عن أبي حاتم ثابت في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري، الذي يزعم المحقق رجوعه إليه، وأقول (يزعم) لأنه لو راجعه كما ينبغي لفطن إلى مثل هذه الدقائق المخلة ولسلم من التدخل السافر في النص بسبب وبغير سبب. وفعل مثل ذلك تمامًا في ص ٢٦، ٣٣٤، ٤٠٧ وفي مواطن أخرى لا تكاد تحصى، فأين الأمانة ومراجعة الأصول والمنهج العلمي والعبارات الفضفاضة التي شحن بها المقدمة وعيّر بها المحققين ؟

ص٢٩٩ س١٣ : قرأ المحقق: «والتاء التي في قراءة ابن كثير تاء التأنيث فقط. وقيل: الياء ألفان لفظًا وإن [كان] الخط بألف واحدة ....». هكذا صحّف المحقق وخالف قواعد الصّرف وأساء في الترقيم فأخل بالسياق، وتصرّف في النص بالزيادة وأفسد الدنيا. والعبارة في الأصل صحيحة مستقيمة تقرأ هكذا: (... والتَّاءُ في قراءة ابن كَثير تاءُ التّأنيث فقط. وَقَبْلَ الياءِ ألفان لَفْظًا، وأنّ الخطّ بألفٍ واحدٍ ...). فانظر مافعل :

١- صحف (قبل) بالباء الموحدة وصيّرها (قيل) بالياء المثناة (وصحف المحقق في هذه الصفحة وحدها ثلاثة ألفاظ سوى هذا).

٢- وضع بعد التصحيف النقطتين المتوازيتين علامة القول (:) وليس في الكلام قول.

٣- زاد [كان] حتى يستقيم له السياق الذي أفسده، والذي دعاه إلى ذلك طول الكلام والغفلة؛ لأن قول المصنف: (وأنّ الخطّ بألف واحد) عطف على قوله: (أنه في المصحف بالتاء... وأنّ الخط بألف) فلما طال الكلام خفي على المحقق فلجأ إلى التصرف، وما أسرعه إلى ذلك !

٤- والعجب لما توهمه المحقق بعبارة (قيل: الياء ألفان لفظًا) ! من قال من الصرفيين واللغويين والنحاة: (إن الياء ألفان في اللفظ وإن كان الخط بألف واحدة) ؟ هذا قول من لم يتدبّر !

٥ - قرأ المحقق : (بألف واحدة) والذي في الأصل (بألف واحدٍ) وتحت الدال من كلمة (واحد) كسرتان واضحتان، تقطعان طريق الاجتهاد والتوهّم. ومعلوم أن حروف المعجم تذكر وتؤنث ، فما الدافع للعدول عن الأصل ؟

هذا، وقد تركت أضعافًا مضاعفة من التجاوزات والأخطاء، حفاظًا على صحتي، وضنًّا بوقت القارئ، وثقة بفطنته، ويكفيك من الزاد البُلْغة.

الحواشي

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء - ط١ - بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٩١م، ج٣، ص ١٠٠.

(٢) الخليل بن أحمد/ كتاب العين؛ حققه مهدي المخزومي والسامرائي، بغداد ، ١٩٨٥م ، ج ٨ ، ص ١٥٣.

وابن مالك، جمال الدين محمد/ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ، حققه حاتم الضامن ، بغداد، ١٩٨٤م، ص ٤٩.

(٣) الفراء، يحيى بن زياد/ معاني القرآن؛ حققه محمد

علي النجار ونجاتي، القاهرة، ١٩٦٦م، ج٢، ص١٤. وأبو عبدالله بن خالويه / مختصر في شواذ القرآن؛ حققه برجشتراسر، مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م، ص٦٠. والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم / معاني القرآن وإعرابه؛ حققه عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ج٢، ص ٨٣ .

(٤) كتاب العين، ج٣، ص ٨٠. الدّميري، كمال الدين/ حياة الحيوان؛ القاهرة : مطبعة بولاق، ١٢٧٥هـ .

(٥) سيبويه، أبو بشر/ الكتاب، طبعة بولاق ، ج٢، ص ١٣٣.

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان/ المحتسب في تبيين وجوه القراءات؛ حققه علي النجدي وآخر.- ط٢ .- دار سزكين للطباعة، ١٤١٠هـ ، ج٢، ص ١٦.

(٧) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير/ غاية النهاية؛ نشره برجشتراسر.- ط٣ .- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، ج٢، ص ١٣٠.

(٨) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي/ البحر المحيط .- ط٣ .- بيروت : دار الفكر، ١٩٨٣م، ج٣، ص٢٨٠.

(٩) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن العباس/ كتاب السبعة؛ حققه شوقي ضيف .- ط٢ .- مصر : دار المعارف بمصر، ص ٤٠١ .

(١٠) ابن جميع الصيداوي / معجم الشيوخ؛ حققه .- عمر عبد السلام .- بيروت ، ١٩٨٥م، ص ١٤٢.

(١١) ابن منظور/ لسان العرب .- بيروت : دار صادر، (مادة/ وثأ). ووكيع، محمد بن خلف/ أخبار القضاة .- بيروت : عالم الكتب، ج٣، ص ٩٩.

(١٢) مختصر الشواذ، ص١٢١. والنحاس، أبو جعفر/ إعراب القرآن؛ حققه زهير غازي.- المدينة المنورة، ط٢، ١٩٨٥م، ج٣، ص ٣٣٤.

(١٣) الكلبي، ابن جزي/ كتاب الخيل؛ حققه محمد العربي الخطابي .- بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، ص ٢٥. وابن قتيبة، عبدالله بن مسلم / أدب الكاتب؛ حققه محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م، ص ٤٧٤.

(١٤) أبو عبيدة معمر بن المثنّى/ مجاز القرآن؛ حققه محمد فؤاد سزكين، مطبعة الخانجي، ط٢، ١٩٧٠م، ج١، ص ٣٨، ج٢، ص٦٤ .

(١٥) أبو عبيد القاسم بن سلام/ غريب الحديث؛ حيدر أباد، ١٩٧٦م، ج١، ص٩٤.

(١٦) معاني القرآن للفراء، ج١، ص٢٣٤.

(١٧) الأخفش، سعيد بن مسعدة/ معاني القرآن؛ حققه عبد الأمير الورد .- ط١ .- بيروت : عالم الكتب، ١٩٨٥م، ج١، ص ٤٢٩. وإعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ٤٠٨، والبحر المحيط، ج٣، ص ٥٦ .

(١٨) معاني القرآن؛ ج٢، ص ٩٩، مختصر الشواذ، ص ٧٣، والبحر المحيط، ج٥، ص ٤٩٠.

(١٩) ج٢، ص ٢٤٧.

(٢٠) كتاب العين، ج٣، ص ٣٢٠، معاني القرآن، ج٢، ص ١٦٣.

(٢١) معاني القرآن للفراء، ج٢، ص١٢٣. والنيسابوري، أبوبكر أحمد بن الحسين، الغاية في القراءات العشر، حققه محمد غياث الجنباز، ط١، ١٩٨٥م، ص١٩١.

(٢٢) ابن الأنباري ، أبوبكر محمد بن القاسم ، الزاهر في معاني كلمات الناس؛ حققه حاتم الضّامن، بغداد، ١٩٧٩م. ج ٢، ص٤٠. والعكبري، أبو البقاء/ المشوف المعلم؛ حققه ياسين محمد السّواس، دمشق، ١٩٨٣م، ج٢، ص٨١١. ومجاز القرآن، ج١، ص٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس، ج٤ ، ص٢١٣. ديوان زياد الأعجم، ص٨٧ .

(٢٣) القفطي، علي بن يوسف/ إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ حققه محمد أبو الفضل إبراهيم .- ط١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ج٢، ص ٢١٦.

(٢٤) كتاب السبعة، ص ٣٧٤.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٥٦.